دور الأمن الفكري في مواجهة تهديد التطرف والإرهاب في أفريقيا
(إطار مفاهيمي وواقعي وآليات المواجهة)

حسين حمودة مصطفي حسين حمودة (*)

المقدمة

لا إخالني مبالغًا، أو مستبقًا للنتائج، إذا استهللت كلامي، بعبارة مُفَادُها أن الإرهاب الدولي بمعناه الاصطلاحي، والواقعي، لاسيما منذ العقد الأخير من القرن المنصرم، يتمثل – في الأغلب – في إرهاب تقوم به تنظيمات، وجماعات إرهابية "مُتَأَسْلِمة"، أو "مُسْتَمسِحَة"(*) في بعض الأحيان، أو يمينية متطرفة في بعض الدول الغربية من جهة أخرى، وَتستند تلك التنظيمات إلى جذور فكرية دينية، وعقدَية منحرفة، أو مُؤَولة تأويلاً فاسدًا، وقائمة على العنف ورفض الآخر؛ بُغية تحقيق أهداف سياسية، مؤتزرة برداء ديني، وهو الخطر والتهديد الأكبر؛ لتحقيق الأمن الإنساني في أرجاء المعمورة، وفي قارة أفريقيا بصفة خاصة، مما يفرض تحديًا(**) رئيسًا؛ لمواجهته، وتقليل حجم الأخطار الناجمة عنه، ووضعها في حدها الأدنى.

ومن نافلة القول، أن الإرهاب "المتأسلم"، الذي تشظّى في العالم، ومن ثَمّ في القارة الأفريقية، ومثّل إرهابًا فكريًّا، ترجمته تلك الكيانات الإرهابية إلى أعمال قتل، وعنف انتشرت في العالم بأسره مصدره الرئيس هو المنطقة العربية؛ فالدودة في أصل الشجرة، ولا عجب فالنفس البشرية، أُلهمت فجورها، وتقواها في آن واحد، وهذا ما يشكل البيئة الداخلية لظاهرة الإرهاب، أما البيئة الخارجية له، والـ "محفزة – Catalyst"، في أغلب الأحيان للظاهرة، فتتمثل في القوى الغربية، والمشروع الحضاري الغربي، المُعادي لمثيله العروبي، والإسلامي على حد سواء.

وسنتناول هذه الدراسة من خلال مباحث أربعة، وهي:

المبحث الأول– الأمن الفكري: إطار مفاهيمي.

المبحث الثاني– الوضع الراهن للتطرف والإرهاب في أفريقيا.

المبحث الثالث– دور الأمن الفكري في مواجهة التطر ف والإرهاب في أفريقيا.

المبحث الرابع– تقييم آليات المواجهة الفكرية في مواجهة التطرف والإرهاب في أفريقيا.

(*) باحث دكتوراه ، بقسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ، عدد ٤٨، يوليو ٢٠٢٠ ص ص ٢١ - ٦٦ .

المبحث الأول

الأمن الفكري: إطار مفاهيمي

يحتل الأمن الفكري أهمية بالغة باعتباره محققًا أمن، و استقرار(*) المجتمع من خلال التصدي للمؤثرات، أو الانحرافات الفكرية. وقضية الأمن الفكري ليست وليدة اليوم، بل هي قضية موجودة على مر الأزمنة، والعصور، لكنها برزت بشكل أكبر في الآونة الأخيرة؛ نتيجية لعدة عوامل داخلية، وخارجية؛ لذا سنتناول الإطار المفاهيمي للأمن الفكري بصفة عامة، ودوره في مواجهة التطرف، والإرهاب بصفة خاصة، في مطلبين:

المطلب الأول– مفهوم الأمن الفكري، وأهميته، وأهدافه، ووسائل حمايته.

المطلب الثاني– علاقة الأمن الفكري بالأمن الإنساني، والمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول – مفهوم الأمن الفكري، وأهميته، وأهدافه، ووسائل حمايته.

الأمن الفكري مركب من كلمتين هما: الأمن، والفكر.

الأمن لغةً: سكون القلب، واطمئنانه بعدم وجود مكروه، وتوقعه.(١)

الأمن اصطلاحًا: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي.(٢)

الفكر لغةً: تردد القلب، وتأمله.(٣)

الفكر اصطلاحًا: الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أي النظر، والتأمل، والتدبر، والاستباط، والحكم.(٤)

١– **<u>مفهوم الأمن الفكري:</u>**

- الحفاظ على المكونات الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة، والمشبوهة، وهذا يعني صيانة الهوية الثقافية، والفكرية من الاختراق، أو الاحتواء من الخارج، والحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي، وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف.(٥)
- اطمئنان الناس على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية، ومنظومتهم الفكرية، ويعني ذلك السكينة، والاستقرار، والاطئنان القلبي، واختفاء مشاعر الخوف على مستوى الفرد، والجماعة في جميع المجالات النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

- صيانة عقول أفراد المجتمع ضد أي انحرافات فكرية، أو عقائدية مخالفة لما تنص عليه تعاليم الإسلام الحنيف، أو أنظمة المجتمع، وتقاليده.

٢- أهمية الأمن الفكري:

يعتبر الفكر البشرى ركيزة هامة، وأساسية في حياة الشعوب على مر العصور، ومقياسًا لتقدم الأمم، وحضارتها، وتحتل قضية الأمن الفكري مكانه مهمة، وعظيمة في أولويات المجتمع الذي تتكاتف، وتتآزر جهود أجهزته الحكومية، والمجتمعية؛ لتحقيق مفهوم الأمن الفكري؛ تجنباً لتشتت الشعور الوطني، أو تغلغل التيارات الفكرية المنحرفة، وبذلك تكون الحاجة إلى تحقيق الأمن الفكري هي حاجة ماسة؛ لتحقيق الأمن، والاستقرار الاجتماعي.

٣- أهداف الأمن الفكري:

الحفاظ على هويته إذ أنَّ في حياة كل مجتمع ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها وتعد، الرباط الذي يربط بين أفراده، وتحدد سلوك أفراده، وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث، وتجعل للمجتمع استقلاله، وتميزه وتضمن بقاءه في الأمم الأخرى.

حماية العقول من الغزو الفكري، والانحراف الثقافي، والتطرف الديني، بل يتعدى الأمن الفكري ذلك؛ ليكون من الضروريات الأمنية؛ لحماية المكتسبات، والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الوطني.

٤- وسائل حماية الأمن الفكري:

تتطلب حماية الأمن الفكري وجود وسائل وقائية، وأخرى علاجية وهي على النحو التالي:

أ- الوسائل الوقائية:

- إظهار وسطية الإسلام، واعتداله، وتوازنه، وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط واشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية.
- معرفة الأفكار، المنحرفة، وتحصين الشباب ضدها: فلا بد من تعريفهم بهذه الأفكار، وأخطائها قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة فيتأثرون بها؛ لأن الفكر الهدام ينتقل بسرعة كبيرة جدًّا ولا مجال لحجبه عن الناس.
- إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد، وتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع، لأن البديل هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرية غير موجهة ولا رشيدة مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المجتمع.
- الاهتمام بالتربية في المدارس، والمساجد، والبيوت، وغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى.

- هناك نسبة لا بأس بها من المنحرفين هم من الطلاب، لذا يجب أن يحصل تفاعل بين المؤسسات التعليمية، ومحيطها، بحيث يجعل منها مؤسسات مفتوحة رائدة في تعميم التربية، والمعرفة، مما يسهل لها متابعة رسالتها السامية في إيجاد المواطن الصالح، بحيث يتهيأ ذهنيًا، ونفسيًا للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية.
- إن من أهم ما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية أن تضمن برامجها فصولًا عن الأمن الفكري تصب في قناة الوقاية من الانحراف الثقافي، والغزو الفكري، وذلك بنشر المبادئ الفكرية القويمة، ومبادئ الفضيلة، والأخلاق.
- من الأهمية بمكان أن يتعلم الطالب كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة، وأمنه بصفة خاصة، من خلال تهيئة نفسية، واجتماعية؛ للتكيف مع القيم، والآمال، وتطلعات المجتمع.(٦)
- ينبغي ألا نغفل أهمية دور المدرسة في الكشف عن المظاهر ذات المؤشر الانحرافي الفكري، أو الأخلاقي منذ بدايتها، ودراستها دراسة دقيقة، ومعالجتها عبر الإرشاد الطلابي بالمدرسة، والاتصال بولي أمر الطالب لتنظيم التعاون مع الإدارة المدرسية قبل استفحال المشكلة، وعلاجها قبل أن تصبح سلوكًا اعتياديًا.(٧)

ب- <u>الوسائل العلاجية:</u>

- دعوة المخطئ إلى الرجوع عن خطئه، وبيان الحق بالمناقشة العلمية الهادئة دون اتهام للنيات فقد تكون صادقة، لكن هذا لا يغني عن صاحبها شيئًا.
- تجنب الأساليب غير المجدية، فالمصاب بهذا المرض لا يعالج بالتركيز على الوعظ، والتخويف من عقاب الله؛ لأن هذا الأسلوب في الغالب لايجدي معهم نفعًا، فأمثال هؤلاء يرون أنهم على صواب، ودين، فكيف تعظ إنسانًا يظن أنه على الدين الحق قبل أن تبين له خطأه الفكري فيما يراه حقاً.
- وجوب الأخذ على أيديهم، ومنعهم من الإخلال بالأمن الفكري للمجتمع ولو أدى ذلك إلى إجبارهم على عدم مخالطة الآخرين؛ لاتقاء شرهم
- النهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري الذين يريدون خرق سفينة المجتمع، وإغراق أهلها بخوضهم في آيات الله، وتجرئهم على الفُتيا بغير علم.

- ضرورة التفريق بين الانحراف الفكري الذي لم يترتب عليه فعل، وبين من أخل بفعله بالأمن في مجتمعه، فمن ظهر منه عمل تخريبي، وثبت عليه شرعًا يجب محاسبته على ما بدر منه كائنًا من كان، وعقابه بما يستحقه شرعًا حتى ولو كان ظاهره الصلاح، والاستقامة.

إن الأمن الفكرى موضوع مهم يمس الأمن القومى، وأن الإهتمام بالأمن الفكري فى توصيل الإستراتيجية، ومحاورها فى صورة سهلة مبسطة لكافة المنظومة التعليمية بدءًا من القيادات وانتهاءً بالطالب فى مدرسته فهو أفضل الطرق للحصول على فكر واع مستنير مبنى على حب الوطن، والانتماء الحقيقي.(٨)

إن تناول خطة إستراتيجية الأمن الفكرى ضرورة ملحة تفرضها علينا الظروف الراهنة، وذلك للعمل على حماية أولادنا، وصيانة فكرهم من كافة أنواع الغزو الثقافى الهدام الذى قد يتعرضون له، من خلال وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي.(٩)

وفي الحالة الأفريقية: تتأثر أفريقيا بتأثيرات العولمة السلبية، وخاصة من جانب العولمة الثقافية التي صاحبت النظام الدولي الجديد منذ بداية التسعينيات. والعولمة الثقافية، وما يرتبط بها من غزو ثقافي، وإعلامي كبير تسود فيها التوجهات السلبية سواء الخاصة منها برفض فكرة احترام التنوعات الثقافية، وتعدد الحضارات، وإن التصادم قادم لا محالة بين الإسلام، والغرب؛ لأنه لا توقيف، أو تبادلية في القضايا، والمسائل الدينية، والقومية.(١٠)

تتسم ظاهرة انتشار الصراعات، وخاصة الصراعات الداخلية التي تتشابه فيها العوامل العرقية مع العوامل الثقافية، والدينية، والطائفية. فأفريقيا تتأثر منذ التسيعينيات بحوالي نصف عدد الصراعات في العالم كله، وهي صراعات تمتد تأثيراتها؛ لتعبر حدود الدولة الواحدة إلى الدول المجاورة بفعل الامتدادات القبلية، والعرقية خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك فإن مثل تلك الصراعات تمثل مصدرًا لاستنفار المشاعر الدينية في الدول ذات الأغلبيات الإسلامية وبصفة بخاصة في منطقة القرن الأفريقي وغرب أفريقيا منطقة الساحل وهو ما يؤدي إلى زيادة موجة التطرف لدى عدد من المسلمين في هذه المناطق وغيرها، كما تتسم البيئة الأفريقية بظاهرة الدول المنهارة أو الفاشلة "الصومال حاليًا، وليبريا، وسيراليون سابقاً"، أو المهددة بالانهيار وهي متعددة وهذا يعني فقدان سلطة الحكومة المركزية أو ضعفها الأمر الذي يخلق تربة خصبة للتطرف وملاذًا آمنًا للإرهابيين وقواعدهم.(١١) (*)

المطلب الثاني – علاقة الأمن الفكري بالأمن الإنساني، والمفاهيم ذات الصلة.

لم تتناول الأدبيات السياسية بوضوح العلاقة – المباشرة – بين الأمن الفكري و"الأمن الإنساني – Human Security" ربما يرجع ذلك إلى أن الدراسات التي تعني بالأمن الفكري معظمها صادرة عن دول إسلامية عانت من ويلات أفكار الجماعات المتطرفة، والإرهابية، وتنطلق من منطلق إسلامي، مفرداته: الأفكار الوافدة، والتأويل الفاسد للنصوص الدينية، وترتكز على أن الفرد مسئول عن أمنه النفسي، ودينه، وعقله، وماله، وعرضه(*)؛ من خلال الشريعة الإسلامية التي وفرت له وسائل فردية، وجماعية تمنحه فرص المحافظة على صحته، وقوته، وعقله، له، أو لأسرته، أو لمجتمعه.

علمًا بأن الأمن الفكري في الإسلام متشعب بدءًا من مواجهته؛ لاختلال، وصراعات المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، وانتهاءً بمواجه الفكر الضال المنحرف للجماعات الإرهابية المتمسحة بالدين في المطلق.

بيد أن الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني، تنطلق من مفهومي: التنمية البشرية، وحقوق الإنسان، وهي أكثر حداثه، ومنفتحة على الفكر الغربي، الذي يتمحور الأمن فيه حول حماية الأمة، والحفاظ عليها من الاعتداءات الخارجية، ولا تصطدم إلا مع التداعيات السلبية للعولمة النيوليبرالية على دول العالم الثالث، وعلى ازدواجية، وتضارب المصالح في مفهوم التدخل في الشئون الداخلية للدول؛ لـ "اعتبارات إنسانية – Humanitarian Intervention".

وخلاصة القول، أن مفهوم الأمن في الإسلام يبدأ استباقيًا في مرحلة مبكرة من حياة الفرد ومن ثم المجتمع، بخلاف مفهوم الأمن في الفكر الغربي الحديث كما أشرت إليه آنفًا.

ويرى الباحث أن الأمن الفكري له ارتباط بمفهوم الأمن الإنساني، فمن منطلق أن الأمن الفكري يندرج تحت مفهوم الأمن الثقافي، الذي يشغل محل القلب من الأمن الاجتماعي أحد الأبعاد السبعة للأمن الإنساني الذي يعني بـ الصراعات الإثنية، والعرقية، والعقائدية.

المبحث الثاني
الوضع الراهن للتطرف، والإرهاب في أفريقيا(*)

يعد الإرهاب أحد التحديات الأمنية الرئيسة المواجِهة للقارة الأفريقية كنظام إقليمي قاري، ولاسيما منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومطلع الألفية الجديدة، ذلك أن الإرهاب له العديد من التأثيرات والتداعيات السلبية على مستويين رئيسين: الأول يتمثل في الواقع الوطني (الداخلي) للدول الأفريقية، والمتمثل في تهديد الكيان القانوني لهذه الدول، ذلك أن التنظيمات، أو الكيانات الراديكالية/ المتطرفة الممارسة للإرهاب، ترمي إلى تقويض أو انتقاص قدرة الدولة الأفريقية على ممارسة السيادة المطلقة على كامل إقليمها، وسكانها، ومحاولة تقويض النظام السياسي، والاجتماعي القائم في الدول الأفريقية. (١٢)

بينما المستوى الثاني يكمن في الواقع البيئي (الإقليمي القاري، أو الفرعي) للدول الأفريقية، ذلك أن التنظيمات التي تتبنى فعل الإرهاب باتت لديها شبكات إرهابية عابرة للحدود على نحو يتجاوز الحدود الوطنية للدول، ولعل هذا النمط من الإرهاب هو الأخطر فيما يخص تأثيره على التفاعلات البيئية القائمة في إطار النظام الإقليمي الأفريقي، ولا تقتصر خطورة الإرهاب كتحدٍّ أمني في أفريقيا على التأثيرات السابقة فحسب، بل إنه يتصل بمجموعة من التحديات الأمنية الأخرى، وهي تدفقات اللاجئين عبر الحدود، والتهريب بكافة أنماطه وصوره (الأسلحة، المخدرات،...إلخ) وغسل الأموال، وغيرها.

وعلى الرغم من أن الإرهاب ليس ظاهرة قارية أفريقية فحسب، بل إنه ظاهرة عالمية طالت كافة دول العالم المختلفة، فالقارة الأفريقية تُعد من أكثر قارات العالم تعرضًا لتأثيرات ظاهرة الإرهاب على مستوى مختلف الأقاليم الفرعية الواقعة في إطارها، ولعل مرد ذلك إلى الدعم، والمساندة المقدمة للتنظيمات الإرهابية من قِبل القوى الدولية، والإقليمية (الأفريقية، غير الأفريقية) الراعية للإرهاب، فضلًا عن وجود الظروف (الوطنية – الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية) التي تشكل البيئة المواتية لتعزيز؛ واقع هذه الظاهرة في أفريقيا. (١٣)

ونظرًا لخطورة تحدي الإرهاب على النظام الإقليمي الأفريقي، تضمن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي النص ضمن أهدافه على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، كما نص على الدفاع عن السيادة والتكامل الإقليمي والاستقلال للدول الأفريقية، كما نص ضمن مبادئه على قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الاغتيالات السياسية والإفلات من العقوبة والأعمال

الإرهابية، والأنشطة التخريبية[١٤]، كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات، والمعاهدات المعنية بمواجهة الإرهاب، وذلك على المستويين: الثنائي، ومتعدد الأطراف (الجماعي) للدول الأفريقية.

وتتطلب المعالجة البحثية لواقع الإرهاب كتحدٍّ أمني رئيس في مواجهة للنظام الإقليمي الأفريقي، التطرق إلى مجموعة من الأطر النظرية الناظمة له، والتي تتمثل في محاولة رصد مفهوم الإرهاب وفقًا لكتابات العديد من الباحثين المعنيين به، والتعرف على مفهومه في السياق الأفريقي، ويتعين التعرض في هذا السياق إلى الأنماط المختلفة للإرهاب، والأسباب المفسرة للظاهرة، واتجاهات تصنيف التنظيمات الإرهابية، وتطور ظاهرة الإرهاب منذ منتصف التسعينيات وحتى الآن، واستنادًا إلى ذلك سينقسم هذا المبحث الذي يمثل الإطار الواقعي للدراسة، إلى مطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول- مفهوم الإرهاب والأنماط والأسباب المفسرة له

أولًا- مفهوم الإرهاب:

ومفهوم الإرهاب شأنه شأن المفاهيم الأخرى في إطار مجال العلوم الاجتماعية، فإنه لا يوجد ثمة تعريف جامع، ومانع للإرهاب؛ ذلك لأن طبيعته تتسم بالتعقيد الشديد، كما أنه كظاهرة تتضمن العديد من الجوانب المتشابكة والمتداخلة، كما تتعدد المحاولات التعريفية الخاصة بالمفهوم، والتي حاول كل منها الاقتراب منه وفقًا لمنظور تحليلي خاص به، فبينما ركز بعضها على وضع الفاعلين من غير الدول في نطاقه، فإن البعض الآخر ركز على الإرهاب الذي "ترعاه الدولة ذاتها – State-sponsored terrorism"، أو ما يعرف بإرهاب الدولة.

وفي حين ركزت بعض هذه التعريفات على الجماعات، انصرف البعض الآخر؛ للتركيز على الأفراد، كما ركزت بعض التعريفات على مسألة العنف، أو التهديد به، بينما نجد أن البعض الآخر ركز على الحوافز السياسية، والاقتصادية، والدينية للإرهاب، كما ميزت بعض التعريفات بين الإرهاب المحلي، والدولي، بينما لم تنطوِ تعريفات أخرى على هذا التمييز في إطارها، ومن هنا تعددت المحاولات التعريفية لمفهوم الإرهاب في أوساط الكتابات البحثية المعنية به.[١٥]

وثمة العديد من النماذج للتعريفات المقدمة من قِبَل الباحثين المعنيين بمفهوم الإرهاب، ومنها تعريف "هوفمان –Hoffmen" للإرهاب على أنه: "الخلق، والاستخدام المتعمد للخوف من خلال العنف، أو التهديد بالعنف في إطار السعي للتغيير السياسي"، كما لاحظ أن الإرهاب ذو طبيعة سياسية، كما أنه لصيق بالسلطة، أو القوة، بمعنى السعي لها، والاستحواذ عليها، واستخدامها

لإدراك؛ التغيير السياسي، أما "والتر لاكور – Walter Laqueur"، فقد عرف الإرهاب على أنه: "استخدام العنف السري من قِبل مجموعة معينة؛ لأغراض سياسية"، في حين عرفه "جيسكا سترين – Jessica Ster"، على أنه "فعل، أو عنف، أو تهديد في مواجهة غير المقاتلين، وذلك بهدف الانتقام الصارم، أو التخويف، أو التأثير على الجماهير"، أما "والكنسون –Wilkinson" فقد عرفه على أنه: "شكل خاص من العنف السياسي".(١٦)

وعلى الرغم من هذا التنوع، والتعدد فيما يخص التعريفات المعنية بمفهوم الإرهاب، غير أنه لا يمكن التسليم بأن أيًّا منها يقدم نفسه على أنه المفهوم الوحيد الصحيح للإرهاب، ويمكن القول إن معظم التعريفات المعنية بالإرهاب اتفقت على أنه ينصرف إلى الأفعال العنيفة في مواجهة السكان المدنيين، سواء أكانوا من قِبَل الدولة أم فاعلين من غير الدول، وذلك بصرف النظر عن الحوافز السياسية، والأيديولوجية، والإثنية، والعِرقية، والدينية، كما أن ثمة مجموعة رئيسة من العناصر التي اندرجت في إطار مختلف التعريفات المعنية بمفهوم الإرهاب، وهي من حيث الأولوية، كما يلي: العنف، والقوة، والحوافز السياسية، والترهيب، والتخويف، واستخدام التهديد، والآثار النفسية، واستهداف الضحايا.(١٧)

ثانيًا– الأنماط والأسباب المفسرة للإرهاب:

١ – أنماط الإرهاب:

تتعدد، وتتنوع أنماط، وصور الإرهاب، وذلك وفقًا للعديد من الأسس، والمعايير الحاكمة، ومنها: معيار طبيعة الإرهاب، والذي يتم التمييز في إطاره بين: الإرهاب السياسي، والديني، والمذهبي، والفكري، والأيديولوجي وغيره، ومعيار الأطراف المنخرطة في ممارسته، والذي يتم التمييز في إطاره بين: الإرهاب الذي يمارسه الأفراد والجماعات، والفاعلون من الدول، والفاعلون من غير الدول كالمنظمات، والشركات متعددة الجنسيات، ومعيار الحوافز، أو الدوافع المحركة للإرهاب، والذي يتم التمييز في إطاره بين: الدوافع السياسية، والاقتصادية، والدينية، والأيديولوجية، لكن ما يعنينا في هذا السياق هو معيار المنظور أو النطاق الذي يمارس في إطاره الإرهاب، وذلك لأنه؛ هو الذي يحكم، ويحدد مدى خطورة الإرهاب وتأثيره على النظم الوطنية، والإقليمية القارية، والإقليمية الفرعية، ووفقًا لهذا المعيار نمطان رئيسان للإرهاب، وهما:(١٨)

- "الإرهاب الداخلي (المحلي) – Domestic Terrorism": ينصرف إلى حدوث الفعل الإرهابي داخل الحدود الوطنية للدولة، ولا يشتمل على أهداف أو وكلاء من الخارج، ويندرج في إطاره إرهاب الدولة، والذي يشير إلى قيام أحد الفاعلين أو الأجهزة التابعة للدولة

(الشرطة، أو الجيش، أو غيرهما) باللجوء لاستخدام فعل الإرهاب ضد مواطنيها، ومن ثَمَّ فإن هذا النمط من الإرهاب يقتصر نطاق تأثيره على الدولة الواقع في إطارها فعل الإرهاب.(١٩)

- "الإرهاب الدولي أو العابر للحدود – International/Transnational Terrorism": يقصد به الأفعال الإرهابية التي يحرض عليها طرف ثالث، ويكون لها تأثيرات وتداعيات دولية، ويشمل الحوادث الإرهابية التي تستهدف توجيه ضربة لأهداف خارجية أو أجنبية، وهو ما ينطوي على تجاوز للحدود الوطنية من قِبَل الأفراد أو الجماعات المرتكبة للفعل الإرهابي، وبات هذا النمط من الإرهاب الأكثر انتشارًا وشيوعًا منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠١١م، كما أنه بمثابة النمط الأكثر خطورة وتأثيرًا على الواقع الوطني والبيني الإقليمي للدول، وذلك انطلاقًا من كونه ينطوي على تشكيل شبكات إرهابية عابرة للحدود الوطنية للدول، وهو ما يعني تجاوز مبدأ السيادة الوطنية للدول.(٢٠)

٢- الأسباب المفسرة لظاهرة الإرهاب:

تتعدد، وتتنوع الاقترابات التفسيرية لبيئة الإرهاب، والتي حاول كل منها تفسير الدوافع والحوافز المحركة لتبني فعل الإرهاب، ومنها ذلك الاقتراب الذي يقسم تلك الأسباب والعوامل إلى مجموعتين رئيستين: الأولى تتعلق بالبيئة الداخلية، وهي التي تتعلق بالواقع الداخلي القائم في الدول التي تواجه فعل الإرهاب، والتي تنصرف إلى طبيعة النظام السياسي الحاكم في الدول وتوجهاته الفكرية وسلوكياته وممارساته، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية للأفراد في الدول، بينما تتعلق الثانية بالبيئة الخارجية، والتي تتعلق بالواقع الخارجي المحيط بالدول التي تواجه فعل الإرهاب، سواء أكان على المستوى الدولي، أم الإقليمي القاري، أم الإقليمي الفرعي، وتتمثل هذه العوامل في سياسات القوى الكبرى في النظام الدولي، والتقدم التكنولوجي والمعرفي المرتبط بظاهرة العولمة وغيرها، ويمكن وضع الأسباب المفسرة لبيئة الإرهاب في إطار أربع مجموعات رئيسة، وهي:

- "الأسباب الهيكلية – Structural Causes": تشير إلى الأسباب المؤثرة على حياة الأفراد على المستوى الكلي Macro Level، وهي التي تشمل الاختلالات الديموجرافية، والعولمة، والتحضر، والتمدين السريع، والمجتمعات الانتقالية، والهيكل الطبقي، وغيرها.

- "الأسباب الميسرة، أو المسرعة –Facilitator (or accelerator) Causes" الأسباب التي تجعل من الإرهاب أمرًا جاذبًا أو ملائمًا، وتشمل تقدم وسائل الإعلام الحديثة، وتكنولوجيا الأسلحة، والمواصلات، وضعف سيطرة الدولة على إقليمها.
- "الأسباب المحفزة – Motivational Causes": تعد بمثابة الأسباب الرئيسة المحفزة لسلوك الأفراد لارتكاب فعل الإرهاب، وذلك من قبيل الأيديولوجيات والقيادات السياسية المحركة للأفراد لتبني فعل الإرهاب.
- "الأسباب الدافعة – Triggering Causes": تنصرف إلى المسببات المباشرة للعمليات الإرهابية، وتشمل الأحداث السابقة أو الجسيمة، والكوارث السياسية، والأعمال الوحشية المرتكبة من قِبَل العدو، وأيضًا محادثات السلام التي قد تدفع معارضي مسار التسوية السياسية إلى ارتكاب فعل إرهابي؛ لأجل تقويض عملية المفاوضات، والإساءة للمعتدلين.(٢١)

٣- اتجاهات تصنيف التنظيمات الإرهابية:

يمكن القول إن كافة التنظيمات، والكيانات الإرهابية تشترك في هدف واحد، وهو السعي؛ لإقامة دولة إسلامية (دينية)، غير أنها تتفاوت فيما يخص الطريقة التي تنظر بها للمجتمع، والحكومة، وطريقة، ومنهاج العمل. ويمكن هنا الحديث عن اتجاهين رئيسين لهذه التنظيمات الإرهابية، وهما:(*)

أ- "الاتجاه المحافظ أو المعتدل – Moderate Trend": يستند في أفكاره على مجموعة من الركائز الرئيسة، وهي الاعتقاد في كون أن معظم أعضاء المجتمع – بما فيهم السياسيون – يَدينون بالإسلام، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه ليس لديه العقيدة القائمة على تكفير الآخر، لكن يرى أنه يتعين على أفراد المجتمع أن يعرفوا القوانين، والتشريعات الدينية بشكل جيد، وأن يرتفع لديهم الوعي بتعاليم الدين الإسلامي، كما يدعم أنصار هذا الاتجاه فكرة التعايش مع الأنظمة السياسية، والسعي بقوة؛ لإدراك أهدافهم عبر الوسائل الشرعية أو شبه الشرعية مع الامتناع عن ممارسة العنف.

ومن نماذج هذه التنظيمات جماعة الإخوان المسلمين في مصر في عهد الرئيس المصري الأسبق (محمد حسني مبارك)، والتي تعايشت سياسيًّا مع هذا النظام خلال فترة وجوده بالسلطة غير أنها لجأت؛ لتوظيف، واستخدام العنف، والإرهاب ضد الدولة، والمجتمع منذ قيام الموجة الثورية التصحيحية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م(*)، وأيضًا جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر (FIS) كجماعة

معارضة سياسية، وذلك قبل انخراطها في مواجهة مسلحة مع الحكومة الجزائرية التي قادت لمقتل ما يناهز المليون شهيد خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين.[٢٢][٢٣]

ب-الاتجاه المتطرف/ الراديكالي Radical /Extremist Trend: يرفض أنصار هذا الاتجاه فكرة وجود النظام السياسي، والاجتماعي في الدول، ويعمد أنصاره للعمل خارج إطار وحدود المعارضة السياسية الشرعية أو السلمية، فوفقًا لأنصاره فإن إمكانية تأسيس الدولة الإسلامية مرهون بتدمير النظام السياسي القائم في الدول عبر اللجوء إلى آلية العنف المسلح في مواجهة النظام السياسي، والمجتمع، ويستخدم مؤيدو هذا الاتجاه مصطلح (الجهاد) كآلية للمواجهة العسكرية المباشرة ضد كيان الدولة عبر إضفاء الطابع الثوري عليها، أو بمعنى آخر استخدام الحروب الدينية ضد القيادات الإسلامية التي أخفقت في تحقيق مقاصد الإسلام، والتي ينظر لها في هذا السياق على أنها قيادات "كافرة". ومن هنا فإن هذا الاتجاه يستند إلى جملة من الركائز الرئيسة، والمتمثلة فيما يلي:[٢٤]

- استخدام القوة في مواجهة الحكومات، والأنظمة السياسية، وذلك انطلاقًا من إهمالها لما أطلق عليه أنصار هذا الاتجاه "واجب الإسلام"، وتأسيس دولة إسلامية وفقًا لتفسير، وفهم خاص للدين الإسلامي، أو تحويل الدول لجمهوريات إسلامية التي يطبق في إطارها الشرعية، والقانون الإسلامي وفقًا لتصورهم، ومنظورهم الخاص، وذلك على نحو ما حدث في دول: نيجيريا، والصومال، والسنغال.
- إعطاء الأولوية القصوى للحرب ضد القيادات المسلمة "الكافرة" بشكل يفوق مواجهة الاستعمار الأجنبي، وذلك انطلاقًا من كون أن الاستعمار نابع من الكفار ذاتهم.
- تشكيل تنظيمات سرية ذات أذرع عسكرية، واستهداف اختراق قواعد قوات الأمن التابعة للجيش، أو الشرطة، من أجل الاستحواذ على الأسلحة، والذخيرة، وغيرها.
- محاولة زعزعة استقرار المؤسسة الأرثوذوكسية التقليدية على نحو ما حدث في نيجيريا، والسنغال، وكينيا، والمطالبة بالمساواة، والتمثيل في إطار الحكومات، ولاسيما في إطار الدول التي يكون لديها أقلية مسلمة، واستغلال الانقسامات الإثنية، والاجتماعية كأساس للتمييز، والاستغلال بحق الفئة المسلمة في الدول.[٢٥]

ثالثًا- العوامل المحفزة لتشكيل بيئة الإرهاب في أفريقيا:

تتضافر جملة من العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية، والخارجية في تشكيل بيئة الإرهاب للقارة الأفريقية، ويمكن القول بوجود مساهمة متزامنة، ومتوازية من قِبل كلتا الفئتين من العوامل في

هذا الشأن، فعلى الرغم من أن العوامل الداخلية يعتبرونها العوامل الأصيلة في خلق بيئة الإرهاب في أفريقيا غير أن العوامل الخارجية باتت تشكل العوامل المحفزة، والمساعدة لوجوده، واستمراريته، ويمكن تناول تلك العوامل كما يلي:(٢٦)

١- العوامل الداخلية: تضم هذه المجموعة تلك العوامل ذات الطبيعة الداخلية، أو المتصلة بالواقع الوطني (الداخلي) الأفريقي التي يمكن تحديدها فيما يلي:

- الأنظمة السياسية المنغلقة، أو الوحشية التي ترتبط بها مجموعة من السمات، أو الممارسات الرئيسة، وهي مركزية السلطة في يد الحاكم، والنخبة المحيطة به، غياب وجود مؤسسات سياسية رسمية حقيقية، والافتقار إلى وجود المؤسسات غير الرسمية "غير الحكومية" التي يعتبرونها تنظيمات وسيطة بين الدولة، والمجتمع، من قبيل الأحزاب السياسية، والرأي العام، والإعلام، وأيضًا تقييد ممارسة الحقوق، والحريات السياسية، وقد قاد هذا النمط من الأنظمة إلى خلق حالة من الإحباط المجتمعي، وإفراز اعتقاد بأن تغير الأنظمة السياسية "غير الشرعية" لا يمكن أن يحدث بغير الطرق العنيفة، وهو ما يشكل دافعًا لممارسة الإرهاب كوسيلة للتغيير السياسي.(٢٧)
- غياب السيطرة الكاملة للحكومات على كامل الإقليم، والسكان، وهو ما قاد إلى ظهور نموذج الدولة الفاشلة، أو الضعيفة، من قبيل الصومال منذ سقوط نظام سياد بري مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ويشكل ذلك مناخًا ملائمًا لممارسة الإرهاب، حيث يتم التخطيط، والتدريب، والتنفيذ للهجمات الإرهابية في مواجهة الحكومات المركزية، ولا يسمح غياب السلطة المركزية للحكومات في استخدام إقليم الدولة من قِبَل الفاعلين الخارجيين فحسب، بل يسمح بوجود أنشطة من قِبَل الميليشيات العسكرية "شِبه النظامية"؛ من أجل إرهاب السكان المحليين، إضافة إلى عوامل أخرى.

٢- العوامل الخارجية: تنصرف إلى تلك العوامل النابعة من البيئة الخارجية التي تقود بالضرورة إلى تعزيز تكوين بيئة الإرهاب في القارة الأفريقية، ويمكن تحديد تلك العوامل فيما يلي:(٢٨)

- السياسات الخارجية للقوى الكبرى في النظام الدولي: وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي برز تأثيرها بشكل كبير منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١، حيث بدأت تربط بين الجماعات الإسلامية الراديكالية، وممارسة الإرهاب الدولي، وبدأت تدشن لحملة دولية أطلقت عليها "الحرب الدولية على الإرهاب - International War

Against Terrorism"، وهي التي استندت عليها كمبرر؛ لأجل غزو كل من أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١، والعراق في مارس ٢٠٠٣.[٢٩]

وفي القارة الأفريقية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة تحالفات، وعلاقات إستراتيجية مع القوى الإقليمية الرئيسة في إطار كل إقليم فرعي في القارة الأفريقية من قبيل إثيوبيا، وكينيا في شرق أفريقيا، ونيجيريا في غرب أفريقيا، وجنوب أفريقيا في إقليم الجنوب الأفريقي، كما شكلت ما يعرف بالقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا المعروفة اختصارًا بمسمى "أفريكوم –AFRICOM" وذلك في أغسطس ٢٠٠٧م، وعلى الرغم من أن الأهداف المعلنة لتلك القيادة هي معاونة الدول الأفريقية في جهودها الرامية؛ لمحاربة الإرهاب، غير أن الأهداف الحقيقية أو الفعلية لها؛ تهدف إلى تعزيز الوجود الأمريكي في القارة على المستوى العسكري، وذلك لخدمة منظومة الأهداف، والمصالح الوطنية الذاتية لها، وهو ما عزز من وجود المنظمات، والكيانات الإرهابية المواجهة للحكومات المركزية.

المطلب الثاني– واقع ظاهرة الإرهاب في القارة الأفريقية

يستهدف هذا الجزء البحثي محاولة رصد تطور واقع ظاهرة الإرهاب في القارة الأفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك انطلاقًا من وجود تأثير لتغير طبيعة النظام الدولي وبنية القوة في إطاره على تطور ظاهرة الإرهاب في أفريقيا؛ لذا سيتم تقسيم هذا الجزء البحثي إلى فترتين زمنيتين؛ لتتبع تلك الظاهرة الأولى منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وحتى عام ٢٠١٦، والثانية منذ عام ٢٠١٧ وحتى الآن، وذلك على النحو الآتي:

أولًا– الفترة الأولى: تطور ظاهرة الإرهاب منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وحتى عام ٢٠١٥.

- تطور وضع ظاهرة الإرهاب في أفريقيا: شهدت القارة زيادة في عدد الهجمات الإرهابية التي استهدفت الأجانب، أو المصالح الأجنبية منذ عام ١٩٩٥، وقد نتج عن معظم هذه الهجمات حالة من الاضطراب الداخلي، والحروب الإقليمية؛ ذلك لأن جماعات المعارضة، وحركات التمرد الأفريقية لجأت لاستخدام وتوظيف الإرهاب كمحاولة لتحقيق أهدافها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ويوجد نحو ٨٪ من الأعمال الإرهابية ارتكبت في القارة الأفريقية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥: ٢٠٠١).

وهو ما جعل القارة الأفريقية في الترتيب الخامس على مستوى العالم، حيث بلغ عدد الأعمال الإرهابية بها نحو ١٩٤ عملًا إرهابيًّا، وذلك بعد كل من أمريكا اللاتينية ٣٨٪، وغرب أوروبا ٢٥٪

وآسيا ١٣٪، والشرق الأوسط ٩٪ غير أنها جاءت في الترتيب الثاني بعد قارة آسيا، وذلك فيما يخص الخسائر البشرية الناجمة عن الأعمال الإرهابية، والمقدرة بنحو ٥٩٣٢ فردًا خلال ذات الفترة الزمنية، وقد سجل عام ١٩٩٨ العام الأكبر فيما يخص الخسائر البشرية بسبب تفجيرات السفارات الأمريكية في كل من كينيا، وتنزانيا.(٣٠)

وقد برز تحدي الإرهاب بشكل رئيس في القارة الأفريقية مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ولاسيما عقب أحداث تفجير السفارات الأمريكية في كينيا، وتنزانيا في عام ١٩٩٨م، غير أن وتيرة الإرهاب تصاعدت بقوة في إطار مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث تكثف مستوى، ونوعية، وكمية العمليات الإرهابية على المستوى القاري، والتي تنفذها مجموعة من الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وتدفع تلك الجماعات جملة من الاعتبارات الإثنية، والعِرقية، والقبلية، والدينية، والأيديولوجية الوطنية.

وتنتشر هذه الجماعات على مستوى القارة الأفريقية ككل، وذلك من قبيل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي Qa'ida in the Islamic Maghreb (AQIM)، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا، وحركة شباب المجاهدين في الصومال، و"الحركة الوطنية لتحرير أزواد – National Movement for the liberation of Azawad (MLNA)" في شمال مالي، و"حركة التوحيد، والجهاد – Movement for Oneness and jihad in west, African (MUJAO)" في غرب أفريقيا، و"أنصار الشريعة في ليبيا" وغيرها.(٣١)

وترتبط أغلب هذه الجماعات المتطرفة بصلات مباشرة مع ما يعرف بتنظيم الدولة في العراق وسوريا (ISIS)، والمسمى أيضًا تنظيم الدولة في العراق والشام (ISIL) أو داعش (Daesh)، وذلك على نحو يشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمنية الأفريقية، والتي يكمن هدفها الرئيس في تأسيس ما يطلق عليه "الخلافة" وذلك في إطار مناطق ممتدة عبر الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا، كما أن هذه الجماعات باتت متصلة مع بعضها البعض سواء بشكل رسمي أو غير رسمي في إطار ما يعرف بـ"التحالف المقدس" للجماعات "متشابهة الفكر – like-minded"، إلى الحد الذي باتت معه تشكل شبكات إرهابية عابرة للحدود الوطنية للدول الأفريقية.(٣٢)

ووفقًا لمؤشر الإرهاب الدولي لعام ٢٠١٥، والذي يضع ترتيبًا للدول على المستوى العالمي من حيث مدى تأثرها بالإرهاب، جاءت نيجيريا في الترتيب الرابع عالميًّا، وذلك ضمن فئة الدول الأكثر تأثرًا بالإرهاب في حين جاءت كل من: الصومال، وليبيا في الترتيبين: الثامن، والتاسع على التوالي، كما جاءت كل من: مصر، وجمهورية أفريقيا الوسطى في المركزين: الثالث عشر، والرابع

عشر على التوالي، وتلاهم كل من: جنوب السودان، والسودان، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون.[٣٣]

ويلاحظ هنا وجود نحو ١٠ دول أفريقية من بين قائمة العشرين دولة الأكثر تأثرًا بالإرهاب على المستوى العالمي، وفيما يخص تأثير الإرهاب على وحدات الأقاليم الأفريقية الفرعية، نجد أن إقليم غرب أفريقيا شمل أكبر عدد من الدول الأدنى تأثرًا بالإرهاب، وهي: غانا، وليبيريا، وغينيا، وبوركينا فاسو، وغينيا بيساو على التوالي، في حين أن السواد الأعظم من دول إقليم الجنوب الأفريقي جاءت ضمن قائمة "منعدمة التأثر بالإرهاب" على المستوى العالمي، وهي: بتسوانا، وليسوتو، وموريشيوس، ومالاوي، وناميبيا، وزامبيا، في حين جاء كل من إقليم الشمال والشرق الأفريقي على رأس الأقاليم الأفريقية الفرعية من منظور تأثرها بالإرهاب[٣٤]

- **التنظيمات الإرهابية الرئيسة في الأقاليم الأفريقية الفرعية:** تتصل ظاهرة الإرهاب حاليًّا في القارة الأفريقية بمجموعة من التنظيمات الراديكالية المتطرفة العابرة للحدود في إطار الأقاليم الأفريقية الفرعية، وهي حركة شباب المجاهدين في شرق أفريقيا، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الواقعة في منطقة الساحل الأفريقي (الجزائر، وموريتانيا، والنيجر، ومالي)، وبوكو حرام في إقليم غرب أفريقيا (نيجيريا، تشاد، الكاميرون)، وجيش الرب للمقاومة في دول أفريقيا الوسطى (جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان)، وحركة "سيليكا"، و"أنتي بالاكا"، ويمكن تناول أبرز تلك التنظيمات الإرهابية في أفريقيا كما يلي:

١- **إقليم شرق أفريقيا** (حركة شباب المجاهدين): يعد أكثر الأقاليم الفرعية تعرضًا للإرهاب على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء، لقد عانت معظم دول هذا الإقليم من العمليات الإرهابية، سواء أكانت تستهدف المواطنين من هذه الدول لأسباب داخلية، أم تحقيق أهداف فوق مستوى الدولة، أم على مستوى الإقليم، ولعل أبرزها الهجمات الإرهابية ضد السفارات الأمريكية في كل من نيروبي عاصمة كينيا، ودار السلام عاصمة تنزانيا، وذلك في أغسطس ١٩٩٨ التي تلتها سلسلة متواصلة من العمليات الإرهابية مع مطلع الألفية الجديدة، ومنها الهجمات الإرهابية في مومباسا في كينيا في نوفمبر ٢٠٠٢ التي استهدفت فندقًا وطائرة ركاب إسرائيلية في توقيت إقلاعها من مطار مومباسا الدولي، وغيرها.[٣٥]

وثمة مجموعة من الأسباب الرئيسة التي تقف وراء جعل إقليم شرق أفريقيا أكثر تعرضًا لتحدي الإرهاب، والتي تتعلق في مُجملها بالخبرات السابقة التي تعرضت لها دول المنطقة، والمتمثلة في الصراعات سواءً أكانت داخل حدود الدولة الوطنية (صراعات داخلية)، ويقدم السودان نموذجًا

في هذا الصدد، أم صراعات بيئية (صراعات خارجية)، ويقدم النزاع الإثيوبي/ الإريتري نموذجًا خلال الفترة (١٩٩٨: ٢٠٠٠)، الحكم الضعيف، وانهيار مؤسسات الدولة، الحدود المخترقة من قِبَل تحركات الأفراد غير المسيطر عليها، وتهريب الأسلحة بشكل غير شرعي، وتقدم الحدود الصومالية نموذجًا واضحًا في هذا الشأن، والتي تم استخدامها لتوفير؛ العبور الآمن لمنفذي تفجيرات السفارات الأمريكية في أغسطس ١٩٩٨، كما تم عدد كبير من عمليات القرصنة على المياه الساحلية للصومال التي ارتفعت من ١٩ عملية في عام ٢٠٠٨، إلى ٨٠ عملية في عام ٢٠٠٩ التي بلغت نحو ١٣٩ في عام ٢٠١٠.[٣٦]

وتراوحت الأهداف المستهدفة من قِبَل هذه الحركة ما بين الحكومة الانتقالية الصومالية (TFG) في الصومال، والقوات العسكرية الإثيوبية، والكينية، والأوغندية المشاركة في بعثة حفظ السلم في الصومال (AMISOM) ومن الناحية التنظيمية يقود الحركة ما يعرف بـ"مجلس شورى" الحركة، والذي يتكون من نحو عشرة أشخاص من المنتمين لتنظيم القاعدة كما أن هذه الحركة لديها قيادات وإدارات إقليمية متعددة، وتكمن الصعوبة الحقيقية في التعامل مع هذه الحركة في الطابع العالمي فيما يخص شبكات تمويلها واستقطابها لعناصرها، وهو ما يعني أن تفكيك هذه الحركة والتعامل معها سيقتضي جهدًا دوليًّا وليس إقليميًّا فحسب.[٣٧]

٢- **إقليم شمال أفريقيا أو منطقة المغرب الإسلامي، والساحل** (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي): تضم هذه المنطقة كلًّا من: تونس، والمغرب، والجزائر، وليبيا، وموريتانيا، وتشاد، والنيجر، ومالي، ويلاحظ أن إجمالي عدد العمليات الإرهابية في إطار دول هذه المنطقة بلغ نحو ١,٩٥١ عملية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١: ٢٠١٤)، كما يلاحظ أن عام ٢٠٠٩، سجل العام الأكثر من حيث عدد العمليات الإرهابية التي تمت في إطار دول هذه المنطقة، ولكن خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، حيث نفذت خلاله نحو ٢٠٤ عمليات إرهابية، بينما شهد عدد العمليات الإرهابية قفزة نوعية في إطار دول هذه المنطقة مع مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، حيث بلغ في عام ٢٠١٣، نحو ٢٣٠ عملية، كما ارتفع؛ ليصل إلى نحو ٢٨٩ عمليات في عام ٢٠١٤؛ ليسجل بذلك العدد الأعلى للعمليات الإرهابية منذ عام ٢٠٠١.[٣٨]

تجدر الإشارة أن هذا التنظيم من أخطر التنظيمات المتأسلمة في منطقة المغرب العربي، والساحل، والصحراء، كما أن له امتدادات تجاوزت ذلك، وله تحالفات مع تنظيمات إرهابية أخرى، وتتعدد مصادر تمويله ما بين تجارة المخدرات، واختطاف السائحين، وافتدائهم بمبالغ طائلة.[٣٩]

جدول رقم (١)

عدد العمليات الإرهابية في دول منطقة المغرب الإسلامي والساحل خلال الفترة (٢٠٠١: ٢٠١٤)

الدول	عدد العمليات الإرهابية
الجزائر	١,٣٠٧
ليبيا	٣٥٣
تونس	٤٨
المغرب	٩
موريتانيا	٢٧
تشاد	٥٨
مالي	١٠٥
النيجر	٤٤

المصدر:د. محمود زكريا إبراهيم، الإرهاب كأحد التحديات الأمنية المواجهة للنظامة الإقليمية الأفريقي منذ انتهاء الحربالباردة"، د. جمال ضلع (محرر)، **التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦) ص١٠٠.

وترتبط ظاهرة الإرهاب في إطار هذه المنطقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، والذي تعود جذور ظهوره كمَوْطن إلى الجزائر، ولاسيما منذ فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في انتخابات عام ١٩٩٢، والتي ظهرت جماعة معارضة داخلية في الجزائر، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى حركة عابرة للحدود في منطقة الساحل الأفريقي، ولاسيما منذ مطلع عام ٢٠٠٧، حيث أعلنت انضمامها للصراع المتعلق بتنظيم القاعدة من أجل إقامة ما يعرف بـ"الخلافة الإسلامية العالمية"، والتي تستخدم الاعتبارات السياسية، والدينية؛ لأجل تبرير الأنشطة الإرهابية المتعلقة بها.(٤٠)

٣- **إقليم غرب أفريقيا** (جماعة بوكو حرام، أو جماعة أهل السنة والتوحيد والجهاد): ترتبط ظاهرة الإرهاب في إطار إقليم غرب أفريقيا بجماعة (بوكو حرام)، وتعني بوكو حرام باللغة العربية أن التعليم الغربي حرام، وتعرف هذه الجماعة أيضًا بـ"جماعة أهل السنة، والدعوة، والجهاد"، كما أطلقت على ذاتها "الدولة الإسلامية في مقاطعة غرب أفريقيا – Islamic State's West Africa Province (ISWAP)"، وبدأت هذه الجماعة نشاطها الإرهابي في مواجهة الحكومة

المركزية بعد مقتل زعيمها "محمد يوسف" في عام ٢٠٠٩، حيث أعلنت الجهاد في مواجهة الحكومة النيجيرية، والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٠، على يد قائدها "أبوبكر شيكاو – Abubakar Shekau".(٤١)

ويكمن الهدف السياسي الأول لهذه الجماعة في إقامة، أو تأسيس ولاية تحكم بالقرآن كدستور ولاية "بورنو"، قبل أن يتصاعد الهدف السياسي لهم بمرور الوقت؛ ليصل إلى إزاحة حكومة ولاية "بورنو" السابقة بقيادة "على مودو شريف – Ali Modu Sheriff"، ثم تزايد نطاق الهدف السياسي الخاص بهم؛ ليتضمن تحرير المسلمين في نيجيريا من الحكومة النيجيرية التي تعتبرها الجماعة "كافرة"، ومن ثَمَّ فإن هذه الجماعة ترى الإسلام السياسي الوسيلة الوحيدة اللازمة؛ لتصحيح حالة الفساد، والتدهور في الدولة النيجيرية(٤٢)، وقد شهد نطاق اختيار الأهداف الخاصة بالجماعة تغيرًا مع مرور الوقت ففي البداية كانت تستهدف قوات الأمن النيجيرية، ثم بدأت بعد ذلك في مهاجمة الكنائس، ثم تورطت في عمليات سطو، وسرقة لعدد من البنوك، واغتيال الشخصيات السياسية، وارتكاب مجازر بحق المدنيين؛ وصولًا إلى مهاجمة مقرات الأمم المتحدة في أبوجا.(٤٣)

وثمة مجموعة من الدوافع المحفزة لنشاط الجماعة، وهي الدوافع السياسية، والمتمثلة في التمكين، والدعم السياسي المقدم من قِبَل النخبة السياسية في نيجيريا، والدوافع الاقتصادية المتمثلة في تدهور الأوضاع الاقتصادية، ولاسيما في إطار إقليم الشمال الشرقي الذي يعد واحدًا من أفقر الأقاليم النيجيرية، وأكثرها حرمانًا، وعدم تحقيق التقدم الاقتصادي المتوقع في إطار المرحلة التالية على التحول إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٩، وضعف، ومحدودية الفرص الاقتصادية المستدامة؛ مما يقود لرغبة بعض القطاعات في المجتمع النيجيري لأن يصبحوا جزءًا من نظام سياسي جديد تنسج خيوطه هذه الجماعة.(٤٤)

٤- **إقليم وسط أفريقيا** (حركة جيش الرب للمقاومة في أوغندا، وحركتا "سيليكا"، و"أنتي بالاكا" في جمهورية أفريقيا الوسطى).

- **حركة جيش الرب للمقاومة:** تعد "حركة جيش الرب للمقاومة – The Lord's Resistance Army/ Movement" في أوغندا، من أشد الحركات الأصولية عنفًا، وتطرفًا على مستوى العالم؛ ذلك لطبيعة، ومستوى عملياتها الوحشية ضد المدنيين في أوغندا، والدول المجاورة، فالنزاع في أوغندا له جوانب إثنية، وإقليمية تتصل بعدد من دول الجوار. حيث يعتبر شمال أوغندا هو قاعدة ارتكاز جيش الرب الذي تكوّن في أوساط جماعة "الأشولي – The Acholi"، وهي الجماعة التي أصبحت ذاتها هدفًا

لعمليات جيش الرب لاحقًا، وقد تلقت هذه الحركة دعمًا من بعض دول الجوار باعتبارها أداة لدعم عدم الاستقرار في أوغندا، وهو ما تم في خضم دعم الحركات المتمردة المتبادل بين الدول الأفريقية المتجاورة، وكان للسياسة الاستعمارية أثرها في تكوين جيش الرب، فقد أدت هذه السياسة إلى جعل جنوب، وغرب أوغندا أكثر ثراء من الشمال، والشرق.(٤٥)

- **حركتا "سيليكا"، و"أنتي بالاكا" في جمهورية أفريقيا الوسطى:** وبدأت إرهاصات الحرب الدينية في أفريقيا الوسطى في نهاية عام ٢٠١٢، حين بدأت حركة "سيليكا – Séléka" تمردها ضد الرئيس الأسبق، "فرنسوا بوزيزيه"، وتبلور لدى المسيحيين في أفريقيا الوسطى معتقد أن حركة سيليكا تمثل المسلمين المتمركزين في الشمال، والجنوب الشرقي للبلاد، وأنها بدعم دول الجوار المسلمة أطاحت بالرئيس المسيحي، وأنها تسعى للسيطرة على البلاد من خلال نشر العنف، والفوضى، وقتل المدنيين المسيحيين؛ لذا بدأت المواجهات بين حركتَي سيليكا، ومليشيات مسيحية أصولية تعرف باسم "أنتي بالاكا –Anti-Balaka"، في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ومع تصاعد أعمال العنف أصبحت هجمات الحركتين تستهدف المدنيين فحسب على أساس المعتقد الديني، بخاصة تلك الأعمال التي تقوم بها "أنتي بالاكا"، التي زادت وتيرة أعمالها ضد المدنيين المسلمين بصورة مطردة، وكان رد سيليكا بتعقب المدنيين غير المسلمين، وبخاصة من الذين ينتمون إلى جماعة "جبايا –Gabaya"، التي ينتمي لها الرئيس الأسبق فرانسوا بوزيزيه، وتصاعدت أعمال العنف بعد أن نجحت حركة أنتي بالاكا في استهداف مواقع حركة سيليكا في العاصمة بانجي، لذلك فر معظم مسلمي أفريقيا الوسطى كلاجئين إلى الدول المجاورة، وإغلق الكثير من المساجد ودمرت، بل هرب مسلحو سيليكا إلى الشرق، تاركين المدنيين المسلمين لأشد أنماط العنف، والاضطهاد، والنهب، والتنكيل بهم من المتشددين المسيحيين، وتؤكد تقارير العديد من المؤسسات، والهيئات أن هدف الأصوليين المسيحيين إبادة الأقلية الدينية، ودفعها لترك أفريقيا الوسطى.(٤٦)

تجدر الإشارة إلى أن الأصولية المسيحية لم تنفجر في ربوع قارة أفريقيا، إلا في إقليم وسط أفريقيا ودولة جنوب أفريقيا – والممثلة في رابطة إخوان الأفريكانرز البروتستانتية في جنوب أفريقيا منذ نشأتها في عام ١٩١٨– ويمكن إعزاء ذلك،إلى جانب عوامل أخرى هي أن إقليم وسط أفريقيا الذي يضم ١٣ دولة يُعد، من أبرز مناطق النفوذ الإسرائيلي في القارة، كما أن العلاقات التاريخية

للحركة الصهيونية مع قيادات القوى المستعمرة لجنوب أفريقيا، ولأبرز زعمات الحزب الوطني الأفريقي الحاكم قبل وبعد الاستقلال؛ وعلى ضوء كون أبرز محددات الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة تجاه أفريقيا تتمثل في محاربة الإسلام السياسي، فإن تزكية الصراع في تلك المناطق على أساس عقدي (إسلامي – مسيحي) على غرار تزكيته على أساس مذهبي (سني – شيعي) في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا (MENA) – هي الوسيلة المثلى لتحقيق المستهدف.

ثانيًا– الفترة الثانية: تطور ظاهرة الإرهاب منذ العام ٢٠١٦ وحتى الآن.

وللوقوف على تطور ظاهرة الإرهاب في الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى الآن، سنسترشد بأهم التقارير المعنية برصد ظاهرة الإرهاب في العالم، وهو تقرير مؤشر الإرهاب العالمي، وذلك في عام ٢٠١٨ الذي رصد مؤشرات ودلالات الظاهرة الإرهابية، ومثل تقرير عام ٢٠١٨ نقطة تحول وعلامة فارقة في هذا الشأن الذي رصد الظاهرة في عام ٢٠١٧، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٢)

ترتيب الدول الأفريقية في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي للعام ٢٠١٨

م	الترتيب	البلد	درجات GTI لسنة ٢٠١٧ (من عشرة)	* التغيير في الدرجة (٢٠١٧-٢٠١٨)
١	٣	نيجيريا	٨,٦٦٠	٠,٣١٢
٢	٦	الصومال	٨,٠٢٠	٠,٣٧٤-
٣	٩	مصر	٧,٣٤٥	٠,١٧٥-
٤	١١	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧,٠٥٥	٠,١١٣-
٥	١٣	ليبيا	٦,٩٨٧	٠,٢٤٥
٦	١٤	جنوب السودان	٦,٧٥٦	٠,٠٣٨
٧	١٥	جمهورية أفريقيا الوسطى	٦,٧١٩	٠,٣٤٧-
٨	١٦	الكاميرون	٦,٦١٥	٠,١٥٢
٩	١٨	جمهورية شمال السودان	٦,١٧٨	٠,٢٤٧
١٠	١٩	كينيا	٦,١١٤	٠,٠٣٥
١١	٢٢	مالي	٦,٠١٥	٠,١٤٠-
١٢	٢٣	النيجر	٦,٠٠٤	٠,٣٠٤
١٣	٢٦	إثيوبيا	٥,٦٣١	٠,٢٨٢
١٤	٣٢	بوروندي	٥,٣١٦	٠,٣١٥
١٥	٣٧	بوركينا فاسو	٤,٨١١	٠,٣٠٣-
١٦	٣٨	تشاد	٤,٧٥٢	٠,٤٩٧
١٧	٤٠	موزامبيق	٤,٥٧٩	٠,٢٣٣
١٨	٤٣	أنجولا	٤,٤٧٣	٤,٣٢٠-
١٩	٤٦	جنوب أفريقيا	٤,٢٦٣	٠,١٨٣-
٢٠	٤٧	تونس	٤,٠٨٨	٠,٥٢٤
٢١	٥٢	أوغندا	٣,٩٢٦	٠,٣٧٦

تابع جدول رقم (٢)

م	الترتيب	البلد	درجات GTI لسنة ٢٠١٧ (من عشر)	* التغيير في الدرجة (٢٠١٧-٢٠١٨)
٢٢	٥٤	الجزائر	٣,٧٦٣	٠,١٨٩
٢٣	٦١	جمهورية الكونغو	٣,٣٦٨	٠,٦٧٥
٢٤	٦٢	تنزانيا	٣,٣٦٨	٠,٠٣٠
٢٥	٦٢	ساحل العاج (كوت ديفوار)	٣,٢٧٦	٠,٤١٢
٢٦	٧٢	مدغشقر	٢,٦١٣	٠,٦٦٢
٢٧	٧٦	رواندا	٢,١٧٧	-٠,٢٥٧
٢٨	٨٦	زيمبابوي	١,٥٦٩	-١,٣٦٩
٢٩	٩٣	الجابون	١,١٩٨	-١,١٩٨
٣٠	٩٥	سيراليون	١,٠٦٦	-٠,٤٠٣
٣١	٩٦	السنغال	١,٠١٢	٠,٧٧٦
٣٢	١٠٣	جيبوتي	٠,٧٠٥	٠,٤١٠
٣٣	١٠٤	زامبيا	٠,٦٦٣	-٠,٦٦٣
٣٤	١٠٧	مالاوي	٠,٤٥٨	-٠,٤٥٨
٣٥	١١٢	غينيا	٠,٣٢٤	٠,٣٩٥
٣٦	١١٩	ليبيريا	٠,٢١٠	-٠,٠٨٦
٣٧	١٢١	ليسوتو	٠,١٩١	٠,١٩١
٣٨	١٢٢	غانا	٠,١٦٢	٠,١٦٢
٣٩	١٣٢	المغرب	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨
٤٠	١٣٨	غينيا بيساو	٠,٠٠٠	٠,٠٣٨
٤١	١٣٨	بنين	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٢	١٣٨	بتسوانا	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٣	١٣٨	غينيا الاستوائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٤	١٣٨	إريتريا	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٥	١٣٨	موريتانيا	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٦	١٣٨	موريشيوس	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٧	١٣٨	ناميبيا	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٨	١٣٨	جامبيا	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٤٩	١٣٨	توجو	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

المصدر: منإعداد الباحث، بالاستعانة بالبياناتا لواردة **بتقرير مؤشر ا لإرهاب العالمي (GTI) للعام** ٢٠١٨، الصادرة عن معهد الاقتصاد و السلامالدولي (IEP).

وعلى ضوء البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) يمكن التوصل إلى الآتي:

أ- تعبر الأرقام الواردة بهذه الخانة عن قيمة التغير في المؤشر الذي حدث في الفترة من سنة الرصد ٢٠١٧ إلى وقت صدور التقرير؛ أي أكتوبر ٢٠١٨، وبناء عليه تكون القيمة موجبة/سالبة في حالة زيادة/نقصان مؤشر الإرهاب في الفترة الزمنية التي تلي سنة الرصد ٢٠١٧ حتى موعد صدور التقرير في أكتوبر ٢٠١٨.

ب-أن عدد الدول الأفريقية المدرجة في التقرير هي ٤٩ دولة من إجمالي ٥٤ دولة أفريقية معتمدة من الأمم المتحدة، بنسبة ٩١٪. وتمثل نسبة ٣٠٪ من عدد ١٦٣ دولة من دول العالم المدرجة في التقرير.

ت-احتلت مصر مرتبة متقدمة (المرتبة التاسعة) في هذا المؤشر لعام ٢٠١٨؛ نظرًا لوقوع حادث "مسجد الروضة" المروع، الذي تزامن مع احتفالات ذكرى المولد النبوي الشريف في عام ٢٠١٧، حيث امتدت الأعمال الإرهابية الإجرامية حتى طالت أماكن العبادة: من المساجد، والكنائس، ووقع المئات من الأبرياء فيها ضحية غدر، وجنون الإرهابيين، وربما كان حادث "مسجد الروضة"، هو الأكثر بشاعة، حيث أسفر عن مقتل ٣١١ شخصًا كانوا يؤدون صلاة الجمعة في المسجد، في واحدة من أبشع العمليات الإرهابية في مصر والعالم.

ث-أن عدد (٥) دول أفريقية بنسبة ٩٪ من دول القارة، غير واردة بالجدول، هي: مملكة إسواتيني "سوازيلاند سابقا"، وبوروندي، وجزر القمر، وجزر سيشل، وساوتومي وبرنسيب.

ج-أن هناك عدد١٠ دول أفريقية ادرجت بالجدول المُشار إليه، وهي: غينيا بيساو، وبنين، وبتسوانا، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، وجامبيا، وتوجو، ورد تصنيفها على النحو الآتي:

- وردت في خانة درجات عام ٢٠١٧، لها تحت درجة (٠,٠٠٠).
- أن الدول العشر وردت في خانة التغيير في الدرجة بين ٢٠١٧-٢٠١٨، لها تحت درجة (٠,٠٠٠)، عدا دولة غينيا بيساو تحت درجة (٠,٠٣٨).

يُشار إلى أن المؤشر سالف الذِّكر يتشكل من أربعة عوامل، هي: إجمالي عدد العمليات الإرهابية في سنة الرصد، وإجمالي عدد الضحايا بسبب العمليات الإرهابية في سنة الرصد، وإجمالي عدد المصابين بسبب العمليات الإرهابية في سنة الرصد، ومقياس لكل الخسائر المادية الناجمة عن العمليات الإرهابية في سنة الرصد، هذا وقد أُعطِي لكل عامل منهم وزن نسبي بين (٠، ٣).

ومن جهة أخرى، وبتحليل ما ورد بالإصدار الأخير من **تقرير مؤشر الإرهاب العالمي ٢٠١٩**[*]، فقد أمكن الوقوف على الدلالات الآتية:

أ- انخفاض إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الإرهاب، في عام ٢٠١٨ على مستوى العالم للعام الرابع على التوالي، حيث بلغت نسبة الانخفاض ١٥.٢٪، وتُشير المتابعات الأمنية إلى استمرار تراجع هجمات تنظيم "داعش" للعام الثاني على التوالي. كما انخفضت الوفيات المنسوبة إلى هذه المجموعة الإرهابية بنسبة ٦٩٪، ومن جهة أخرى، سجلت الصومال ثاني أكبر انخفاض في عدد الوفيات للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغ عدد الوفيات نتيجة أحداث إرهابية ٨٢٤ حالة عام ٢٠١٨. وربما يُعزَى ذلك إلى انخفاض هجمات حركة شباب المجاهدين بنسبة ٢٤٪، بعد زيادة الغارات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد هذه الجماعة الإرهابية.[٤٧]

ب-ازدياد الأمور سوءًا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فمنذ بداية تدشين هذا المؤشر في السنة الأولى ظهرت فيه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في وضع أسوء من حيث ضحايا الإرهاب، مقارنة بمناطق الجوار القريب، فقد شهدت أربع دول زيادة كبيرة من الوفيات، من بينها كل من: مالي، وموزمبيق، ونيجيريا، بأكثر من ١٠٠ حالة وفاة إضافية، وطبقًا للتقرير، فقد تمثل أفريقيا بؤرة الإرهاب الملتهبة في العالم خلال المستقبل القريب؛ إذ سجلت أفريقيا المركز الثاني بعد منطقة جنوب آسيا، إضافة إلى أنه من بين المجموعات أو الحركات الإرهابية الـ١٣ التي سجلت أكثر من ١٠٠ حالة وفاة، تنشط ٦ حركات منها بشكل أساسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٤٨]

ت-لقد سجّلت نيجيريا، التي تحتل المرتبة الثالثة في قائمة أسوأ الدول تضررًا من الإرهاب، ١٣٪ من إجمالي عدد الوفيات المرتبطة بالإرهاب على مستوى العالم في عام ٢٠١٨، مع زيادة بنسبة ٣٣٪ في عدد الوفيات مقارنة بالعام السابق، ولا تزال جماعة "بوكو حرام" بجناحيها، تتعرض لضربات موجعة من قِبَل القوة متعددة الجنسيات التي تقودها نيجيريا بمساعدة من الكاميرون، وتشاد، والنيجر. وقد أدى ذلك إلى انقسام "بوكو حرام" إلى فصيلين كبيرين، يشكل الأول ولاية غرب أفريقيا بقيادة "مصعب البرناوي" الذي يسيطر على الأراضي المحيطة ببحيرة تشاد، أما المجموعة الثانية فهي بقيادة "أبو بكر شيكاو". ومع ذلك فقد برزت مخاطر جماعات أخرى مثل تنظيمات الفولاني المتطرفة التي أصبحت أكثر نشاطًا، وتسببت في مقتل ١١٥٨ حالة وفاة العام الماضي (مقارنة بـ٥٨٩ تسببت بها جماعة "بوكو حرام"). وطبقًا لمؤشر

الإرهاب، تحتل "بوكو حرام" المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات الإرهابية دموية في عام ٢٠١٨، كما أنها لا تزال الأكثر دموية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.(٤٩)

ث-تحتل الصومال المرتبة السادسة في قائمة أسوأ الدول تضررًا من الإرهاب في العالم. وبرغم ذلك فقد كان هناك انخفاض كبير في عدد الوفيات المرتبطة بالإرهاب في الصومال العام الماضي، ويُعزَى ذلك -إلى حد كبير- إلى انخفاض بنسبة ٥٧٪ في الوفيات الناجمة عن هجمات حركة "الشباب" الموالية لتنظيم "القاعدة". ونتيجة لذلك، بلغت الوفيات الناجمة عن الإرهاب في الصومال أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٣. بيد أن ذلك لا يعكس حقيقة الصورة المؤلمة في الصومال، حيث قُتل ٦٤٦ شخصًا، وأُصيب ٦٣٨ في ٢٨٦ حادثًا إرهابيًّا على مدار العام الماضي. وإن الغالبية العظمى ٩١٪ من تلك الوفيات نتجت عن هجمات حركة "الشباب"، التي استهدفتها القوات الأمريكية بشكل أساسي، كما أنها أيضًا تعد محورًا مهمًا لعملية حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي. وثمة مجموعة إرهابية أخرى، هي "جبهة شرق أفريقيا" المناوئة لحركة "الشباب"، وهي مسئولة عن عدد صغير نسبيًّا من الوفيات. وربما كانت أسوأ حادثة إرهابية وقعت في العام الماضي هي الهجوم الانتحاري المزدوج، الذي استهدف "فندق الصحفي" الواقع بجوار مقر دائرة المباحث الجنائية وسط العاصمة الصومالية مقديشو، وأسفر عن مقتل ٦٥ شخصًا وجرح ١٠٦ آخرين.(٥٠)

ج- احتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل عام، المرتبة الحادية عشرة في العالم من حيث تأثير الإرهاب، لكن تم إدراجها هذا العام بين أسوأ ١٠ دول، نتيجة تزايد أنشطة مجموعات إرهابية، مثل: تحالف القوات الديمقراطية، والجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا، وميليشيات ماي ماي. ففي العام الماضي، وقع ١٣٥ حادثًا إرهابيًّا في هذه الدولة المضطربة الواقعة في وسط أفريقيا، مما أسفر عن مقتل ٤١٠ أشخاص وإصابة ١٤٥ آخرين.(٥١)

وعلى ضوء رصد تطورات العمليات الإرهابية في الفترتين سالفتَي الذِّكر، يمكن وضع خريطة استرشادية، لأبرز التنظيمات الإرهابية في أفريقيا، ومناطق تمركزاتها، وذلك كما سيَرِد في الخرائط أرقام (١) و(٢) و(٣).

خريطة رقم (١)

مناطق نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية في أفريقيا

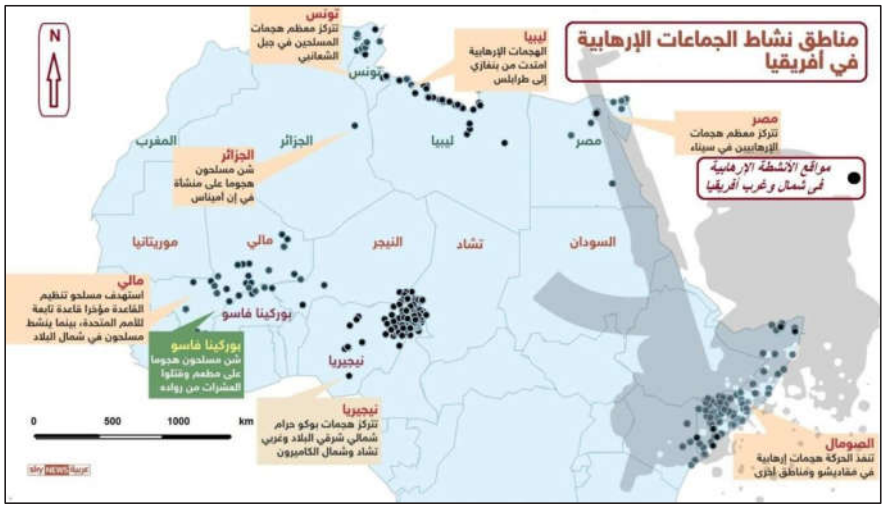

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستعانة بالبيانات الواردة بموقع:Sky News عربية، أنفوجرافيك .. الإرهاب في أفريقيا، بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٥.

خريطة رقم (٢)

الجماعات الإرهابية في أفريقيا

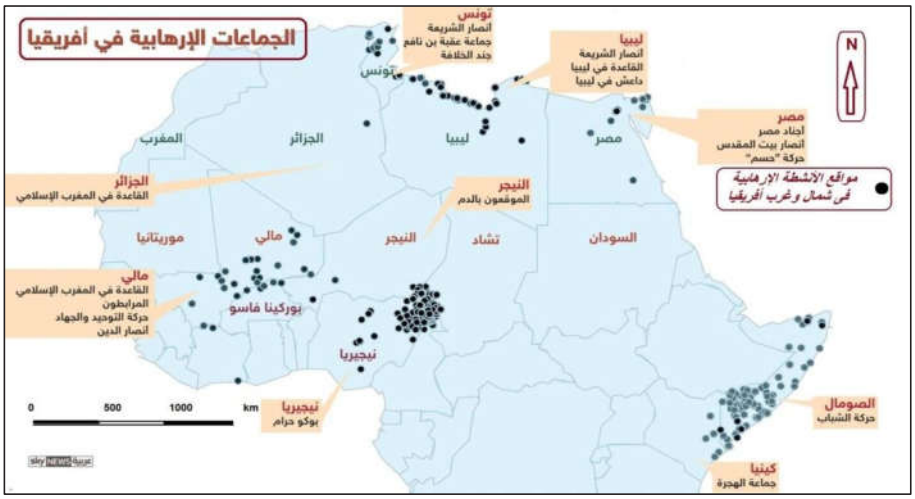

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستعانة بالبيانات الواردة بموقع:Sky News عربية، أنفوجرافيك .. الإرهاب في أفريقيا، بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٥.

خريطة رقم (٣)

أبرز التنظيمات الإرهابية في غرب أفريقيا ومناطق نشاطها

المصدر: من إعداد الباحث، بالاستعانة بالبيانات الواردة بموقع:Sky News عربية، أنفوجرافيك .. الإرهاب في أفريقيا، بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٥.

المبحث الثالث

دور الأمن الفكري في مواجهة التطرف والإرهاب في أفريقيا

وللوقوف على دور الأمن الفكري في مواجهة التطرف، والإرهاب في قارة أفريقيا يجدر التطرق في إطلالة سريعة إلى دوافع انضواء الأشخاص تحت لواء التنظيمات، والجماعات الإرهابية؛ بُغية الوقوف على تأثيراتها على أفكار تلك التنظيمات الهدامة، ثم نستعرض بُعد الأمن الفكري في تطبيقات التيارات الفكرية الأفريقية، وأخيرًا نتناول مدركات، وسلوك الدول الأفريقية جنوب الصحراء، تجاه الدول العربية في الشمال الأفريقي، وتأثير الإرهاب على العلاقات العربية الأفريقية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول – دوافع انضواء الأشخاص تحت لواء التنظيمات، والجماعات الإرهابية.

نظرًا لما تعانيه المجتمعات الأفريقية من عَوَز، وحرمان، وغياب المؤسسات، والكيانات الديمقراطية التي تمكنهم من الاعتراض على الأوضاع غير الإنسانية والمجحفة، يمكن الاستفادة في هذا المقام من تفسيرات جانب من علماء الاجتماع، وعلماء الإناسة حول علاقة الدين بالطبقات الخاضعة للتنظيمات، والحركات، والنِّحَل، والتي تحكمها نظريتان، هما:

- نظرية "الحرمان – Deprivation".
- نظرية مفادها أن الدين "ضَرْب من ضروب الاحتجاج – a Form of Protest".

فوفق مقاربة "الحرمان – Deprivation"، يكون الأفراد الذين ينتمون إلى الشرائح الاقتصادية، والثقافية المتدنية في السلم الاجتماعي، عرضة للإحباط، وأزمة الهوية، والاضطراب. كما تبدو النحل الدينية، خصوصًا تلك التي تتحدث عن نهاية العالم وعن العصر الألفي الذي يعم فيه السلام، والعدل الاجتماعي أكثر جدارة من المؤسسات الكبرى من نوع الكنيسة، في نحت معنى للهوية وإضفاء قيمة على حياة الأفراد المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية المعدمة.(٥٢)

أما النوع الثاني من المقاربة – مفادها أن الدين يُمثل اللغة الملائمة للشرائح الاجتماعية الدنيا، التي لا تملك وسائل أخرى للتعبير عن احتجاجاتها الاجتماعية، والسياسية.

ولا شك أن هاتين المقاربتين، تظهران دوافع العناصر المهمشة، والقابعة في قاع السلم الاجتماعي في الانضواء تحت لواء تنظيم موازٍ بديل عن المؤسسات الرسمية. (٥٣)

وقد اتجهت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع مؤخرًا إلى تفسير الجانب الاقتصادي لظاهرة الإرهاب؛ استنادًا إلى ما يعرف بـ "نظرية الحرمان الاقتصادي – Economic Relative Deprivation Theory"، وهي نظرية مرتبطة بـ "نظرية التساقط – Trickle Down Theory". وتذهب هذه النظرية إلى أن الفقر، أو البطالة، أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدولة لم يعد في حد ذاته دوافع للإرهاب، وإنما إحساس الفرد بالحرمان الاقتصادي النسبي الناتج عن غياب العدالة الاجتماعية، أو التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي، مما يخلق عند الفرد نوعًا من عدم الرضا، أو الكبت، ويجعله فريسة سهلة للجماعات الإرهابية(٥٤).

المطلب الثاني – الأمن الفكري في تطبيقات التيارات الفكرية الأفريقية

على ضوء ما سلف، نستعرض – بإيجاز –**الأمن الفكري في تطبيقات التيارات الفكرية الأفريقية**، في ضوء محاولات المجتمعات البشرية كافة البحث والوصول إلى حالة الاستقرار، والأمن محافظين على استقلالهم السياسي، والاقتصادي داعمين نماذجهم، ومواريثهم الثقافية، والفكرية والحضارية مؤكدين أن مستقبل دولهم لابد أن يكون تحت سيطرتهم؛ لذا بات مفهوم الأمن الفكري من المفاهيم محل اهتمام باحثي العلوم السياسية، والعلوم البينية لكنه لا يزال غائبًا عن اهتمام الباحثين المصريين مع أن جزءًا كبيرًا مما تعانيه العديد من فئات الشعب المصري، والعديد من الشعوب الأفريقية يمكن تفسيره في ضوء التبعية للغرب، وعدم الاستقلال في مختلف المجالات خاصة المجالات والأبعاد الفكرية، والثقافية، ومن ثم تتراجع مظاهر وأسس الأمن الفكري في هذه المجتمعات(٥٥).

ويمكن القول إن مفهوم الأمن الفكري بات من أهم المفاهيم الاجتماعية ذات الأبعاد، والتأثيرات السياسية، وهو المفهوم الذي يستهدف تحرير مجتمعات القارة الأفريقية من التأثيرات السلبية لمرحلة تاريخية تضمنت تأثيرات سلبية، من أهمها ترسيخ عقلية التبعية في عقول الأفارقة، وهو ما بدأ مع استهداف كافة النماذج، والموروثات، والقيم، والأنساق الاجتماعية، والسعي؛ لإذابة هذه الثقافات فيما يعرف بالثقافة الكونية الغربية، وهي الثقافة التي يمكن أن تشكل المظلة للاستعمار الجديد في شكله الفكري، خاصة أن للقارة الأفريقية، وجماعاتها، وشعوبها تلك السمات التي يمكن استخدامها في تفتيت الرؤى، والسياسات الجماعية، والقارية التي تحاول تحقيق الأمن الفكري، وقد

استحدث الغرب النظريات، والآليات، والمفاهيم التي تؤكد استمرار الصراع الحضاري، والفكري بين العالم المتقدم، والدول النامية، وسماتها خاصة تلك الدول الأفريقية.[٥٦]

ويحاول رواد الأمن الفكري تقديم الأدوات التي يمكن من خلالها توفير الحصانة للحراسة الفكرية، وتحقيق الوحدة، والتلاحم بين المجتمعات الأفريقية كافة، تلك الوحدة التي لابد أن تبدأ فكرية، ذلك من خلال تحفيز أسس تحديد هوية، وشخصية، وذاتية الأمم الأفريقية، ورفض الأفكار الدخيلة التي تسعى لتفكيك أسس هذه الأمم، والمجتمعات، وقدموا الوسائل التي تعزز هذا النمط من الأمن، والتأكيد على المضامين، والتأثيرات السياسية له، ويرون أنه على كافة المجتمعات الأفريقية تبنّي السياسات، والآليات التي تضمن التغلب على المعوقات المختلفة التي تحول دون تحقيق الأمن الفكري داخل هذه المجتمعات. [٥٧]

وحاول المفكرون الأفارقة تقديم الأطروحات والرؤى التي تناقش مراحل وأدوات تحقيق الأمن الفكري، حيث حاولت بعض التيارات تحقيق هذا الأمن الفكري على المستوى الحضاري، والثقافي من خلال رؤى الزنوجة التي تقوم على إيجاد مرجعية حضارية للقارة، وقد وجدوا ذلك في الحضارة المصرية القديمة، ودعوا إلى التمسك بهذا النموذج الحضاري، والتأكيد على سموّه على الحضارات، والمرجعيات الثقافية الأخرى، وهو ما يمكن أن يسهم في تدعيم أسس ومقومات الأمن الفكري بين الجماعات، والشعوب الأفريقية كافة، خاصة مع الكشف عن عمق التأثيرات المتبادلة بين الحضارات، والنماذج الثقافية التي عرفتها القارة.[٥٨]

كما حاول بعض المفكرين الأفارقة تدعيم أسس الأمن الفكري على الصعيد الاجتماعي، والسيكولوجي، من خلال رؤى الوعي الأسود، التي تؤكد على أهمية ترك عقلية الدونية التي حاول الاستعمار ترسيخها في العقل الجمعي الأفريقي، وهو ما لابد أن يتضمن مراجعة السود لكافة أبعاد حياتهم، وأفرقتها، وحاولوا تقديم الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف التطبيقي، وحاول مفكرو الوعي الأسود تحفيز روح الرفض لوضع الأسود في المنظومة الاجتماعية داخل وخارج القارة، وأهمية البحث عن سياسات التغيير الراديكالي لهذا الوضع. [٥٩]

واستهدفت بعض الرؤى الأفريقية تحقيق الأمن الفكري على المستوى السياسي التطبيقي من خلال رؤى، ومضامين تيار المركزية الأفريقية، ذلك التيار الذي قدم العديد من الرؤى التي تؤكد على محورية الخبرات، والقيم، والموروثات الأفريقية، وقدرتها على توفير أدوات من شأنها تغيير واقع الإنسان الأفريقي، بما يمكنه من تقديم منظور، وأدوات تدعم سيطرته على كافة أحداث، وسياسات،

وتطورات حياته على الأصعدة كافة، دون أن تتبنى سياسات رفض، أو إقصاء أي جماعات، أو فئات داخل القارة الأفريقية. [٦٠]

ومع كافة هذه المحاولات، والرؤى الفكرية، لا تزال سياسات، وإستراتيجيات، وتطبيقات الأمن الفكري غائبة عن السياسات الحكومية الأفريقية، وعن اهتمام، وأهداف النخب في هذه الدول، وبالتالي باتت المجتمعات تفتقر انتهاج السبل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الأمن على المستوى الشعبي، والتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيقه على المستوى الفردي، والجماعي، وهو ما يحتاج لدعم الرؤى التي تناقش أطروحات هذا النمط من الأمن بهدف تحقيق تكامل عضوي بينها، وتقديم صياغة شاملة لرؤية، وإستراتيجية تقوم على سياسات تطبيقية تضمن تحقيق الاستقلال الفكري وذاتية آليات التراكم الثقافي، وتحول دون التدخلات الخارجية التي تستهدف الجوانب الثقافية في هذه المجتمعات، وهو ما يمكن معه تحقيق معدلات مقبولة من الأمن الفكري، وهي من الأطروحات التي لا يمكن التنبؤ بتحقيقها في المستقبل القريب، لطبيعة، وكثافة وتنوع المعوقات التي تَحول دون تحقيق هذا النمط من الأمن.[٦١]

المطلب الثالث – مدركات، وسلوك الدول الأفريقية جنوب الصحراء تجاه الدول العربية في الشمال الأفريقي

وحول مدركات، وسلوك الدول الأفريقية جنوب الصحراء تجاه الدول العربية في الشمال الأفريقي، وتأثير الإرهاب على العلاقات العربية الأفريقية، نشير إلى الآتي:

لقد أدى تراجع الدور التاريخي لمصر الناصرية في أفريقيا منذ عقد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وما ترتب عليه من تصدع وانشقاق في الساحة العربية، إلى عودة المواريث التاريخية، والمدركات السلبية تجاه العرب إلى الظهور لدى كل من المفكرين، والساسة الأفارقة فالعرب عنصريون، تجار رقيق، لديهم مشروع توسعي استعماري في القارة، خاصة عندما تم قبول عضوية دول: الصومال، وجيبوتي، وجزر القمر في الجامعة العربية، وعندما وقف العرب إلى جانب اليمن في صراعها على جزر حنيش مع إريتريا.[٦٢]

فعلى المستوى الرسمي: بعد أن كانت اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية لمنظمة الوحدة الأفريقية، إذ بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية عن القارة الأفريقية شأنها في ذلك شأن اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية[٦٣].

فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن ذات التقرير يضع قائمة باللغات الأساسية للدول الأفريقية، ويضع أمام الدول العربية في الشمال الأفريقي اللغات الآتية: مصر (العربية – النوبية) الجزائر (العربية – البربرية) ليبيا (العربية) موريتانيا (الحسنية – العربية – وولوف – سونينكي – الفولانية) المغرب (العربية – البربرية)، السودان (العربية – النوبية – الدينكا – مساليت – شلوك – نوير – زاندي – فور) تونس (العربية) جيبوتي (العربية – عفار – الصومالية) جزر القمر (شيكو موروا) الصومال (الصومالية – العربية)... نحن إزاء توجه أفريقي يحاول إعلاء الهويات التي ينظر إليها باعتبارها أفريقية.(٦٤)

وعلى المستوى الفكري: فلا يوجد في أي عمل موسوعي أفريقي أية دراسات شاملة عن دول الشمال الأفريقي وإنما يكتفي بالحديث عن مشكلة جنوب السودان ومشكلة النوبة والأقباط والأمازيغ!!

وفي التقسيم الثقافي للقارة الأفريقية لدى الكتاب الأفريقيين، نجد الفرنكفون، والأنجلوفون، واللوزيفون، ويجرى تجاهل العربفون، ويندر أن تجد في المنتديات الأفريقية جنوب الصحراء ترجمة من العربية وإليها، وإنما تتصرف الترجمة بين الفرنسية والإنجليزية فحسب. وواقع الحال يشير إلى أن عددًا من المسئولين في الدول الأفريقية، كثيرًا ما نظر إلى العرب في الشمال الأفريقي باعتبارهم غرباء عن القارة، وأحيانًا مستعمرين (د. باندا الرئيس الأسبق لمالاوي – ويوري موسيفيني رئيس أوغندا)!! (٦٥)

وعلى المستوى الحركي: فإنه تكفي الإشارة إلى الآتي:

- أصبح هناك وجود عسكري أمريكي، وبريطاني، وألماني، وإيطالي في جيبوتي، تحت دعوى مكافحة الإرهاب والقرصنة، وهو الأمر الذي يشير إلى صعوبة الحديث عن هوية عربية إلى جوار القاعدة الفرنسية لجيبوتي.
- وفي الصومال، تكفي الإشارة إلى التدخل الإثيوبي الطاغي في الصومال تحت المظلة الأمريكية، وبمشاركة قوات أوغندية وكينية وبوروندية، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب؛ وهو الأمر الذي يجعل عروبة الصومال محل شك.
- وفي جنوب السودان، فقد خرجت كلية من الحظيرة العربية، وباتت تشكل قاعدة لمعاداة العرب، بعون من دول الجوار، ومن الولايات المتحدة، وإسرائيل. (٦٦)
- وفي مالي – فإن قيام تنظيمات وهابية (تكفيرية) باحتلال شمال مالي، وتضم في قيادتها بعض العرب والطوارق، قد أسفر عن تنامي حالة العداء لكل من ينتمي للهوية العربية، وباتت القوات المالية وأفراد الشعب المالي، يطاردون هؤلاء حتى بالاستئصال الجسدي، وذلك بعد التدخل الفرنسي بقوات من خمس عشرة دولة أفريقية؛ إعمالًا لطلب حكومة

مالي بدعم من جانب الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والاتحاد الأفريقي، وهو ما يشير إلى تصاعد موجة العداء للعرب في دول غرب أفريقيا كافة؛ باعتبارهم مصدر الإرهاب في المنطقة، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن كافة جيوش الدول الأفريقية تقوم على تدريبها قوات "الأفريكوم –Africom" (القيادة العسكرية الأمريكية المشتركة لأفريقيا) ارتكانًا إلى عقيدة عسكرية وحيدة لهذه الجيوش تتمثل في مكافحة الإرهاب "الإسلامي"، لأدركنا مدى خطورة استمرار هذا الوضع، وتأثيرة السلبي على العلاقات العربية الأفريقية، حيث تجسدت الصورة السلبية للعرب في أفريقيا كعنصريين من جهة، وإرهابيين من جهة أخرى. (٦٧)

وعلى ضوء ذلك، فإن **الاحتمالات المستقبلية للعلاقات العربية – الأفريقية**، تكون على النحو الآتي:

أدانت بعض حكومات الربيع العربي، التدخل الفرنسي في مالي، وتحفظت على قرار إدانة الإرهاب في مالي أثناء قمة منظمة التعاون الإسلامي (مصر وقطر)، وحكومات أخرى آثرت الصمت (ليبيا، وتونس) بما يشي بتورط بعض أبنائها في العمليات الإرهابية، ودول: كالمغرب وموريتانيا تراوح مكانها مترددة في اتخاذ موقف واضح مغبة وصول الإرهاب إليها. وفي الوقت ذاته فإن توجه السياسة الخارجية لمجمل دول الشمال العربي الأفريقي بات ينصرف إلى تعزيز العلاقات مع الغرب. ومع الولايات المتحدة، ويدير ظهره كلية لأفريقيا فيما يعرف بالشراكة الأورو – متوسطية، ويبدو أن حكومات دول الربيع العربي بتوجهاتها (الإسلامية!!) باتت ترى في الظهير الأفريقي (منطقة الساحل) مجرد حديقة خلفية وساحة حرب تواجه فيها (مع القوى الغربية بشكل غير مباشر) الإسلام الصوفي (الشيعي من وجهة نظر الجماعات الوهابية التكفيرية) وهو ما يشير إلى احتمالات تطور الصراع إلى صراع عربي/أفريقي من جهة، وسني – وهابي/ شيعي – صوفي من جهة أخرى، ويبدو أن هذا الصراع يمثل بالون اختبار للمعركة السنية / الشيعية المتوقعة في المشرق العربي، والتي ظهرت بوادرها في سوريا، بعون أيضًا من حكومات دول الربيع العربي والتحالف الغربي!!(٦٨)

ومن الجلي أن استمرار وضع كهذا، قد يدفع الدول الأفريقية جنوب الصحراء إلى تجميع قواتها، وبعون غربي، وتحت راية مكافحة الإرهاب؛ إلى السعي للزحف شمالًا؛ تمهيدًا لإقامة الدولة النوبية (شمال السودان وجنوب مصر) والدولة القبطية والدولة الأمازيغية (من واحة سيوة حتى جزر الكناري) بحسبان أن أبناء هذه الجماعات هم من ينتمون فحسب إلى أفريقيا، أما غيرهم ممن يطلقون على أنفسهم عربًا، وهَوَاهُم يتجه شمالاً، ورواياتهم تكفيرية، فعليهم أن يعودوا إلى موطنهم من حيث أتوا!!، أو على حد قول الرئيس الأسبق لكينيا، جومو كينياتا، عندما خاطب الصوماليين في شمال شرق كينيا الذين كانوا يطالبون بالانضمام إلى الصومال: "*خذوا جمالكم، وارحلوا عن بلادنا*"!!(٦٩)

المبحث الرابع

تقييم آليات المواجهة الفكرية في إطار مواجهة التطرف، والإرهاب في أفريقيا

تجدر الإشارة إلى أن جُل دول القارة الأفريقية، تُوظف جهودها وطاقاتها في قضية مكافحة الإرهاب، في الحصول على دعم الدول الغربية ماديًّا، ولوجيستيًّا، ومعنويًّا؛ بتخويفها من امتداد الأنشطة الإرهابية إلى أراضيها من جهة، ومن جهة أخرى في التحلل من التزاماتها تجاه تحقيق الأمن الإنساني في إطار المفهوم، والتطبيق، وتسويغ الممارسات غير الديمقراطية تجاه مواطنيها، وأوطانها، وإيلاء قضية المواجهة اهتمامًا هامشيًّا، أو غير مدروس، واختصار آليات المواجهة على المواجهة العسكرية، والأمنية وفق مفهوم الأمن القومي التقليدي بعيدًا عن مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأبعاد؛ وذلك ذرًّا للرماد في العيون.

وعلى ضوء ما سلف، يمكن تقييم آليات المواجهة الفكرية في إطار مواجهة التطرف، والإرهاب في أفريقيا، من خلال رؤية لتقييم واقع الإرهاب في أفريقيا، واستعراض أوجه القصور في المواجهة الفكرية على النحو الآتي:

المطلب الأول – رؤية لواقع ومستقبل الإرهاب في أفريقيا

وعلى ضوء ما سلف يمكن التوصل إلى رؤية تقييمية لواقع، ومستقبل الإرهاب في أفريقيا، على النحو الآتي:

تشير القراءة الحاضرة إلى أن القارة الأفريقية كنظام إقليمي قاري تعد من أكثر القارات تعرضًا لخطر الإرهاب العابر للحدود الوطنية للدول، فعلى الرغم من أن الإرهاب ليست بيئته القارة الأفريقية بيد أنه بات يشكل هدفًا لها، كما باتت أفريقيا تشكل بيئة خصبة، ومسرحًا مواتيًا للعمل الإرهابي العابر للحدود، كما يشير الواقع الراهن لظاهرة الإرهاب في أفريقيا إلى انتشاره بشكل كثيف على مستوى الأقاليم الأفريقية الفرعية كافة، وهو ما يقوض من إمكانيات التطور السياسي، والتنمية الاقتصادية سواءً أكان على المستوى الوطني للدول، أم الإقليمي البيئي في التفاعلات القائمة بين أعضاء النظام الإقليمي الأفريقي(٧٠).

ويمكن القول بتضافر جملة من العوالم ذات الطبيعة الداخلية، والخارجية في تعزيز، وتكريس واقع هذه الظاهرة في أفريقيا، فداخليًّا تشمل القارة الأفريقية في غالبيتها على دول منتمية للعالم الثالث

ذات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يوظف الدين في إطارها بشكل خطأ من قِبَل التنظيمات الراديكالية/ المتطرفة، وذلك كوسيلة إما لتبرير العنف، أم لمحاولة التأثير والإقناع، وتحقيق الحشد خلف الأنشطة الإرهابية المرتبطة بهم فضلًا عن كون الدول الأفريقية تفتقر للموارد البشرية، والمادية اللازمة لمكافحة العمليات الإرهابية على المستوى الفردي، أم أحادي الجانب.(٧١)

أما خارجيًّا فثمة غياب للمصلحة، والالتزام الدولي الحقيقي حيال مكافحة ظاهرة الإرهاب في أفريقيا، حيث إن سياسات بعض القوى الكبرى في النظام الدولي – على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – داعمة بقوة لظاهرة الإرهاب في أفريقيا، وهو ما يعزز من الوجود المادي للتنظيمات والكيانات الراديكالية/ المتطرفة التي تمارس الإرهاب؛ لتحقيق مصالحها، ومصالح القوى الدافعة لها، فهذه التنظيمات لا يمكن أن يُمكّن لأدوارها الإرهابية بدون توافر الدعم المادي، والمساندة العسكرية، والسياسية من جانب تلك القوى، وتزامن ذلك مع التقدم التكنولوجي، والمعرفي العابر للحدود والمصاحب لظاهرة العولمة، وهو ما عزز من الأثر الانتشاري لهذه التنظيمات الإرهابية في أفريقيا.(٧٢)

وتشير القراءة المستقبلية لظاهرة الإرهاب في أفريقيا، إلى تصاعد، وتزايد خطورته، وتهديده كتحدٍّ رئيس مواجه للنظام الإقليمي الأفريقي، وهو ما يعني أن ظاهرة الإرهاب ستشهد تمددًا من الناحية الكمية، والنوعية في الفترات المستقبلية القادمة، وذلك على نحو سيعزز من وجودها سواء في إطار الدول القائم حاليًّا في إطارها، أو ستنتشر في عدد كبير من دول القارة الأفريقية، ولا سيما تلك الدول التي لديها أنظمة راعية، وداعمة ماديًا، ولوجستيًا للتنظيمات الراديكالية، أو المتطرفة، أو التي لديها علاقات صداقة، وثيقة مع أنظمة سياسية أخرى داعمة له.(٧٣)

لذا فمواجهة، أو تقليص مستوى ظاهرة في أفريقيا على المستوى الوطني تقتضي تجاوز المنظور الأمني البحت، القائم على تنفيذ العمليات العسكرية في مواجهة التنظيمات الراديكالية المرتكبة لفعل الإرهاب، بحيث يشمل المنظور الثقافي والتعليمي، القائم على التوعية بمنهاج الدين الإسلامي، والذي يتسم بالوسطية والاعتدال، والمنظور التنموي القائم على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين الأساسية (التعليم، الصحة، الإسكان)، وهو ما يعني أن الدول عليها تبني إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لمواجهة ظاهرة الإرهاب القائمة أو المحتملة.(٧٤)

أما على المستوى الإقليمي القاري فتتطلب نوعًا من تعزيز العمل الأفريقي الجماعي/ المشترك، حيث إن جهود مكافحة الإرهاب تتطلب وفرة في الموارد المادية، والبشرية، والتكنولوجية وهو ما قد لا يكون متاحًا لدى العديد من دول القارة الأفريقية ولاسيما في ضوء محدودية مواردها

المادية، والتكنولوجية، والبشرية، كما أنه يتعين على الاتحاد الأفريقي كمظلة قارية تبني مجموعة من الإجراءات الضرورية؛ لمواجهة تحدي الإرهاب، والتي تتمثل فيما يلي:[٧٥]

١- وضع إجراءات؛ لأجل جمع المعلومات، وتأسيس آليات، أو شبكات للمعلومات ذات بُعد وطني، وإقليمي، ودولي، وذلك بُغية تسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن نماذج واتجاهات الأعمال الإرهابية، وكذا التجارب الناجحة بشأن مقاومة الإرهاب.

٢- إعداد ووضع تقرير سنوي يقدم إلى جمعية الاتحاد بشأن الأنشطة الإرهابية على مستوى القارة الأفريقية.

٣- رصد، وتقييم، وتقديم توصيات بشأن خطة عمل الاجتماع الحكومي رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن منع، ومقاومة الإرهاب في أفريقيا، وفحص كافة التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ هذه الخطة، وبرامج الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

٤- تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية، وهو ما يتطلب من الأخيرة ما يلي:

أ- تأسيس نقاط اتصالية بشأن الإرهاب على المستوى الإقليمي.

ب-التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تطوير مقاييس؛ لمنع، ومكافحة الإرهاب.

ت-تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي من أجل تنفيذ كافة الجوانب ذات الصلة بالأطر، والبروتوكولات المعنية بالإرهاب، والتابعة للاتحاد الأفريقي.

ث-تشارك المعلومات بشأن الأنشطة الإرهابية، وأفضل الممارسات القائمة بشأن منع مكافحة الإرهاب.

ج-مساعدة الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الآليات الدولية، والقارية، والإقليمية المعنية بمنع، ومكافحة الإرهاب.

ح-كتابة تقارير دائمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المقاييس التي يتم تبنيها؛ لأجل منع، ومكافحة الأفعال الإرهابية.

المطلب الثاني – أوجه القصور في المواجهة الفكرية

وتتمثل أوجه القصور في المواجهة الفكرية للتطرف، والإرهاب في أفريقيا، في المثالب الآتية:(*)

١- إن المواجهات الأمنية، والعسكرية مع حشود الإرهاب في بعض الدول الأفريقية، والعربية، لعقود من الزمان، لم تؤتِ أُكلها؛ نظرًا لغياب المواجهة الفكرية، والثقافية، بمعنى غياب الأمن الفكري في التصدي للإرهاب الفكري، وانحسار المواجهة عند الجانب الأمني، مما حوّل الصراع إلى صراع بين **الشاويش والدرويش**"الشاويش – Sergeant" (تعبيرًا عن الأجهزة الأمنية) و"الدرويش – Darwish" (تعبيرًا عن ذوي الأفكار الدينية المنحرفة في المطلق)(**) ، والذي لن يسفر في تقديرنا إلا عن نتيجة صفرية "Zero – sum game"، في أحسن تقدير، ولذا نُعَرج على أهمية توظيف القوى الناعمة للدول الأفريقية، وفي القلب منها مصر "الكنانة" قلب الأمة العربية و"مركز الثِّقل –Center of gravity" فيها، وفي القارة الأفريقية؛ ممثلة في المؤسسات الدينية، والوسائط الثقافية، وأشكال الإبداع الفني المختلفة، في إطار ما يطلق عليه بالدبلوماسية الثقافية؛ لتجسير الهوة بين المجتمعات، والشعوب الأفريقية؛ بُغْية دعم الأمن، والسلم الأفريقيين، وفق المفهوم الحديث للأمن الإنساني.

٢- ارتبط مصطلح الإرهاب في أفريقيا، بصورة وثيقة بالسياسة الاستعمارية؛ فالإدارات الاستعمارية البيضاء، وحركات التحرر الوطنية، كانتا تنظران إلى بعضهما البعض بصفة الإرهاب، إلا أنه في سبتمبر ٢٠١٤، برز الاهتمام بتأثيرات الإرهاب بمنظوره الحالي، في أول قمة أفريقية خُصصت لمناقشته، ورغم الجهود والمحاولات والرؤى الأفريقية لتحقيق الأمن الفكري، كأحد مكونات الأمن الإنساني في أفريقيا، ومن ثَمَّ، مواجهة التطرف، والإرهاب "المتأسلم أو الإسلاموي"، وبصفة خاصة على ما يعرف بـ"الإرهاب الفكري"، إلا أن وجود مشكلة بنيوية في المنظومة القيمية، والفكرية، والثقافات النوعية وفق الموروثات التاريخية، بين المجتمعات الواقعة في الدول الكائنة بشمال القارة وجنوبها؛ لاختلاف مشاربها(*)، أدت إلى تكريس تهديد خطر التطرف، والإرهاب، في دول الشمال الأفريقي المعتنقة في جُلها للديانة الإسلامية، والمتأثرة بالثقافة العربية المُخيمة على شعوبها بتنوع دياناتهم، حيث كشفت ظاهرة الإرهاب التي استفحلت في تلك المجتمعات، الافتقارَ إلى الأمن الفكري اللازم؛ لمواجهة بعض التنظيمات، والجماعات المعتنقة لأفكار، وأيديولوجيات منحرفة، بالإضافة إلى توظيف الغرب له – باستخدام أدواته

المتعددة – بربط هذا الإرهاب بالدين الإسلامي كأداة تهديد للأمن الفكري لمجتمعات تلك الدول.[٧٦][٧٧][٧٨]

٣- بروز أنواع أخرى من التطرف، والإرهاب، ترتكز على ما قدمه المفكرون الأفارقة من رؤى، وتيارات، وجدوا بموجبها أسسًا للأمن الفكري على النواحي السياسية، والمؤسسية، من خلال رؤى، وتطبيقات "الجامعة الأفريقية – Pan-Africanism"، ووضع أسس هذا النمط من الأمن في المستوى الاجتماعي من خلال، رؤى "الوعي الأسود – Black Consciousness"، وعلى المستوى الثقافي، والحضاري من خلال رؤى "الزنوجة – Negritude"، أو في النهاية صياغة مفهوم الأمن الفكري من خلال رؤى، وأسس تيار معرفي قيمي بات يعرف بـ"المركزية الأفريقية – the Afrocentric"، وكل هذه التيارات، والرؤى ترتكز في مُجملها على رفض تبعية الثقافة الأفريقية، وثقافتها الفرعية لأي ثقافة أخرى، والتخلص من سيطرة الرؤى والأدوات الغربية، مع ضمان استمرار الأمن الفكري القاري، مما يفرز نتيجة مفادها انعدام تحقيق الأمن الفكري، ككتلة صلبة، في هذا المُقام، على المستويين: النظري، والتطبيقي، فلا تزال سياسات، وإستراتيجيات، وتطبيقات الأمن الفكري غائبة عن السياسات الحكومية الأفريقية، وعن اهتمام وأهداف النخب في هذه الدول، ومن ثَمَّ، باتت المجتمعات، والشعوب الأفريقية تفتقر إلى انتهاج السُّبل المحققة للأمن الفكري، لأسباب تتعلق بالبيئة الداخلية، والخارجية، كما ذكرنا آنفًا.

٤- إن تحقيق الأمن الإنساني على صعيد الأمن الاجتماعي، أو المجتمعي، يشمل في طياته الأمن الثقافي[*]– ونعني هنا الأمن الفكري ذا التأثيرات، والأبعاد السياسية – من خلال الحفاظ على الهوية القومية على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي، فتقع مسئولية المجتمع العالمي في تأمين الحوار الثقافي، والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة، وتوفير التعايش فيما بينها، على قاعدة حق الاختلاف والمساواة، ووفق مفهوم حوار الحضارات لا "صِدام الحضارات – Clash of Civilization"[٧٩]، مع الوضع في الاعتبار[**]أن مفهوم الأمن الإنساني، واحتمالات تحقيقه على أرض الواقع، هي فكرة طوباوية لا تعدو كونها محاولات لتقليل حدة تأجج الصراع على المستوى الفكري، والعملي، أو إرجائه، ولكنها تتعارض مع حقيقة عَقَديّة، وتاريخية، تتمثل في سُنة التدافع، وهي سُنة ماضية إلى أن يرث اللهُ الأرضَ ومَن عليها.

٥- ضرورة إعطاء المفكرين الأفارقة، والساسة، وطبقة "الإنتليجنسيا" من النخب الأفريقية، أهمية خاصة للأمن الفكري، تجاه التصدي لقضايا التطرف، والإرهاب، المرتكزة على أسس عَقَديّة، وعدم الاقتصار على مثيلتها المرتكزة على أسس عِرقية، أوجهوية؛ نظرًا لأن ظاهرة التطرف،

والإرهاب القائمة على أساس عَقَدي، والتي تقوض تحقيق الأمن الإنساني، بدرجة أكبر لا تمس الشعوب الأفريقية المعتنقة للديانة الإسلامية فحسب، بل امتدت كالنار في الهشيم في أوساط بعض الشعوب المعتنقة للديانة "المسيحية" في السنوات القليلة الماضية، ونشأت تنظيمات متطرفة تعتنق أفكارًا، ومعتقدات دينية "مسيحية" منحرفة، وغريبة عن تلك المجتمعات، أشعلت الفتنة الطائفية بين المعتنقين للديانتين المسيحية، والإسلامية ومن أبرزها – جمهورية أفريقيا الوسطى – من منطلقات عَقَدِيَّة لا عِرْقية، مما يمثل نذيرَ شُؤْم يجب التحسب له على الصعد كافة، وعلى صعيد مواجهة الإرهاب الفكري محل بحثنا هذا، من باب أولى.

وأخيرًا، فإن مراعاة تلافي المثالب التي ذُكِرت آنفًا، أمرٌ حتمي وإن كان دونَهُ خَرْط القَتَاد.

الملخص

تهدف الدراسة إلى رصد، وتحليل تطور ظاهرة الإرهاب، وأبعاد الأمن الفكري في مواجهة تهديد ظاهرة التطرف، والإرهاب في أفريقيا، من خلال رصد واقع ظاهرة الإرهاب في أفريقيا، التي تفجرت في منتصف عقد التسعينيات، من القرن المنصرم، وذلك من خلال استعراض واقع الظاهرة منذ هذا التاريخ، وحتى الآن على الصعيدين: الواقعي، والمفاهيمي، وتقييم الآليات الراهنة؛ للمواجهة الفكرية في إطار مواجهة التطرف، والإرهاب في أفريقيا.

استرشد الباحث بـ "اقتراب الثقافة السياسية – Political Culture Approach"، وطبقًا لهذا الاقتراب، تعتبر الثقافة السياسية المتغير المستقل، والسلوك السياسي هو المتغير التابع. وحيث إن الثقافة السياسية تُمثل منظومة القيم، والمعتقدات، والأفكار، والعادات المرتبطة بالحياة السياسية في المجتمعات، وأن البعد الفكري يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الثقافة السياسية، فإن البعد الفكري يؤثر على السلوك السياسي سواء أ كان للأفراد، أم للتنظيمات، والجماعات المتطرفة، والإرهابية، وتنقسم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مباحث، الأول بعنوان "الأمن الفكري: إطار مفاهيمي"، والثاني بعنوان "الوضع الراهن للتطرف والإرهاب في أفريقيا"، والثالث بعنوان "دور الأمن الفكري في مواجهة التطرف، والإرهاب في أفريقيا "والرابع بعنوان " تقييم آليات المواجهة الفكرية في إطار مواجهة التطرف، والإرهاب في أفريقيا "

وقد خلص الباحث إلى نتائج، من أبرزها:

- أهمية بُعْد الأمن الفكري – قَلْب البيئة الداخلية لظاهرة الإرهاب – في إدراك وتأجيج السلوك العدواني من قبل الجماعات، والتنظيمات المتطرفة، والإرهابية، سواء أ كانت التنظيمات متأسلمة، أم مُسْتَمْسِحَة.
- قصور الفكر السياسية الأفريقي في مواجهة الأفكار الإرهابية الوافدة للقارة منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم؛ حيث إن الإرهاب في الفكر السياسي الأفريقي مَثَّل الوصمة التي تَصِم القوى الاستعماريةُ حركاتِ التحرر الوطني به من جهة، وتَصِم حركاتُ التحرر القوى الاستعمارية بالإرهاب من جهة أخرى، ولم يواكب الفكر السياسي الأفريقي باهتمام ممثال مواجهة الإرهاب المُتمَسِّح بالدين في المطلق.
- أضحت القارة الأفريقية جبهة جديدة، وساحة للإرهاب المُتَعَوِّلم.
- توظيف المشروع الحضاري الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل للإرهاب المتأسلم للإساءة للإسلام، واتخاذه تكئة ومدخلاً لفرض نفوذه على مقدرات قارة أفريقيا، وهو ما يمثِّل البيئة الخارجية للظاهرة.

قائمة المراجع والمصادر

(*) باحث دكتوراه، قسم السياسة والاقتصاد (سياسة)، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة.

(*) مصطلح "مُتَأَسْلِم"، أو "إسلاموي"، مصطلح دارج في الكتابات السياسية، والإعلامية العربية منذ عقد من الزمان؛ لعدم إلصاق هذا الانحراف إلى أصل العقيدة الإسلامية حال نعته بالإسلامي، أما مصطلح "مُسْتَمسِحَة" فهو نسبة إلى الديانة المسيحية، وهو اشتقاق مماثل للحالة الإسلامية، سكَّهُ الباحث؛ للتعبير عن الدلالة ذاتها، والمُسْتَمسِحَة: اسم فاعل بالاشتقاق إلى المسيحية بإدخال الهمزة، والسين، والتاء على الفعل، والتي تفيد طلب الانتساب إلى أصل المادة.

(**) تَحَدٍّ: مصدر تَحَدَّى، وجمعها: تحدِّيات، وتَحَدِّي الْمَخَاطِرِ: مُوَاجَهتُها، مُجَابَهتُهَا، ويقال تَحَدَّى الْمَخَاطِرَ؛ لِيَصِلَ إلى هَدَفه: أي وَاجَهَهَا، وَتَغَلَّبَ عَلَيْهَا، وبالإنجليزية تعني "Challenge"، والتَّحدِّي اصطلاحًا: نظرية في فلسفة التاريخ مؤدّاها: أنّ الحضارة تنشأ عندما يواجه شعب ما تحدِّيًا يهدِّد كيانه، فيواجه هذا التحدِّي ببذل جهد مضاعف؛ استجابة لحبِّ البقاء.

(*) بداية من هذا الموضع، رغب الباحث عدم تطبيق قاعدة إملائية، وهي ترك مسافة بين حرف الواو – من حروف المعاني – وبين الكلمة التي تليه؛ نظرًا لعدم إيلاف الكتاب والمطابع على الالتزام بترك المسافة من جهة، لكون مراعاة ترك المسافة يكتنفه صعوبة عملية في الشكل العام لتنسيق الكتابة على أجهزة الحاسوب؛ بسبب كثرة المسافات في السطر الواحد من جهة أخرى.

(١) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، مادة (أمن)، ١٩٧٩، ص١٣٣.

(٢) على بن محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة، ٢٠٠٤) ص٢٨٣.

(٣) أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، **مرجع سابق**.

(٤) محمد الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: ضاحي عبدالباقي، (الكويت: المجلس القومي للثقافة، والفنون، والأدب، ط١، ٢٠٠١) ص٣٤٥.

(٥) لمزيد من التفصيل، انظر: د. نبيل أحمد الأمير، "الأمن الفكري: مفهومه، وأهميته، وأهدافه، وتأثيره لحماية عقول؛ الشباب"، **جريد المثقف**، على:
http://www.almothaqaf.com/268-qadaya2015/900942

(٦) د. نبيل أحمد الأمير، **مرجع سابق**.

(٧) **المرجع نفسه**.

(٨) د. نبيل، **مرجع سابق**.

(٩) **المرجع نفسه**.

(١٠) د. محمود أبو العينين، "دور الأمن الفكري في مواجهة تهديد التطرف والإرهاب في أفريقيا"، د. محمود أبو العينين (محرر ومشارك)، **التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧) ص٣١٠.

(١١) د. محمود أبو العينين، "دور الأمن الفكري في مواجهة تهديد التطرف والإرهاب في أفريقيا"، مرجع سايق، ص٣١١.

(*) خصص المبحث الثالث؛ لاستعراض دور الأمن الفكري في مواجهة التطرف، والإرهاب في أفريقيا.

(*) من مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض.

(*) نستهل الدراسة بهذا المبحث، والخاص بالوضع الراهن للتطرف، والإرهاب في أفريقيا لما يمثله رصد هذه الأوضاع من أهمية في تفهم أبعاد الدراسة الأخرى، حيث يمثل هذا المبحث الإطار الواقعي الذي لا يمكن تفهم الإطار المفاهيمي للدراسة، والوارد بالمبحث الثاني، الا من خلاله.

(١٢) د. محمود زكريا إبراهيم، "الإرهاب كأحد التحديات الأمنية المواجهة للنظام الإقليمي الأفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة"، د. جمال ضلع (محرر)، **التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦) ص ٨٦.

(١٣) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٨٧.

(14) African Union, **Constitutive Act of the African Union**, 2001.

(١٥) د. محمود زكريا إبراهيم، **المرجع السابق**، ص ٨٧.

(١٦) **المرجع السابق**، ص ٨٨.

(١٧) **المرجع نفسه**.

(١٨) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٨٩.

(١٩) **المرجع السابق**، ص٩٠.

(٢٠) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٩٠.

(٢١) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٩٠.

(*) استخدم المؤلف الترقيم بالهجاء الألفبائي (أ – ب – ت – ...، إلخ) بدلًا من الأبجدي شائع الاستعمال؛ رغبة في الحفاظ على الهوية العربية ومخالفة الإسرائيليين الذين يعتزون باستعمال الهجاء الأبجدي العبري في الترقيم، ويسخر بعضهم من العرب، والمسلمين بزعم تعمدهم استخدام هجاء عربي ألفبائي؛ لمخالفة الإسرائيليين، علماً بأن كلتا الأبجديتين قد استُعملتا منذ زمن بعيد.

(*) من أبرز التنظيمات الإخوانية الإرهابية التي نهجت العنف – آنذاك – حركة "حسم"، وتنظيم "لواء الثورة".

(٢٢) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٩٠.

(٢٣) لمزيد من التفصيل حول مفردات الواقع الثقافي، والحضاري للعالمين: العربي، والإسلامي، وأفكار الجماعات الدينية السياسية، وممارستها، انظر: د. جمال سند السويدي، **السراب** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٥) ص ص ٢٥٩-٤٦٣.

(٢٤) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٩٠.

(٢٥) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص٩٢.

(٢٦) **المرجع نفسه**.

(٢٧) **المرجع السابق**، ص ٩٣.

(28) **Ibid**.p.6

(٢٩) د. محمد شوقي عبد العال، "التطورات المعاصرة في ظاهرة الإرهاب الدولي: رؤية سياسية قانونية"، **آفاق سياسية** (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ع ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥م) ص ص ٩-١١.

(٣٠) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص٩٦.

(٣١) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص٩٧.

(٣٢) **المرجع نفسه**.

(33) The Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2015** (Australia: IEP, Nov 2015)PP.10-11.

(34) **Idem**.

(35)The Institute for Economics and Peace, **Op. Cit.,** P.11.

(٣٦) د. محمود زكريا إبراهيم، **المرجع السابق**، ص٩٨.

(٣٧) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص١٠٠.

(٣٨) **المرجع نفسه**.

(٣٩) لمزيد من التفصيل، انظر: رشا السيد عشري حسن، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بين الفكر والحركة، **رسالة ماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥).

(٤٠) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ١٠٠.

(41) The Institute for Economics and Peace, **Op,.Cit.,** P.41.

(٤٢) د. محمود زكريا إبراهيم، **المرجع السابق**، ص ١٠٢.

(٤٣) **المرجع نفسه**.

(٤٤) **المرجع نفسه**.

(٤٥) لمزيد من التفصيل، انظر: د. باسم رزق عدلي مرزوق، "الأصولية المسيحية في أفريقيا: دراسة للتأثير السياسي لبعض الحركات"، د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية** (بغداد: المركز العراقي- الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٦) ص ص ٢٥٥-٢٦١.

(٤٦) د. باسم رزق عدلي مرزوق، **مرجع سابق**، ص ص ٢٦١-٢٦٢.

(*) يضطلع مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)، الذي بدأ في الصدور عام ٢٠١٢، بتصنيف ١٦٣ دولة في العالم طبقًا لعدد من المعايير السالف ذكرها، ويبدو من الواضح أن تعريف الإرهاب الذي يأخذ به المؤشر، يقتصر فحسب على أعمال العنف المتعمدة التي تقوم بها التنظيمات التي تعد من "الفاعلين من غير الدول –Non State Actors"، وليس أعمال العنف التي ترعاها الدول، ومن أبرزها دول المحور الصهيو-أمريكي، وعليه فإنه يقدم نظرة محدودة لمفهوم العنف أو الحريات السياسية حول العالم، كما أنه يغض الطرف عن إرهاب الفاعلين من غير الدول، من ذوي التوجهات الغربية اليمينية المتطرفة، أو الجماعات والتنظيمات الإرهابية الصهيونية؛ حيث تتجلى الهيمنة الأمريكية على جُل الكيانات المماثلة.

(٤٧) د. حمدي عبدالرحمن، "هل تشكل أفريقيا جبهة جديدة للإرهاب المُعَولم؟"، **مركز المستقبل للدراسات والأبحاث**، ٢٠١٩/١١/٢٦، على موقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5115/

(٤٨) د. حمدي عبدالرحمن، "هل تشكل أفريقيا جبهة جديدة للإرهاب المُعَولم؟"**مرجع سابق**.

(٤٩) **المرجع نفسه**.

(٥٠) د. حمدي عبدالرحمن، "هل تشكل أفريقيا جبهة جديدة للإرهاب المُعَولم؟"**مرجع سابق**.

(٥١) **المرجع نفسه**.

(٥٢) لمزيد من التفصيل، انظر:

J.Beckford, **The Trump of prophecy.A sociological Study of Jehovali's Witnesses**, (Oxford: Basil Blackwell, 1975).

(٥٣) د. إنزو باتشي ود. سابينو أكوافيها، د. عز الدين عناية (مترجم)، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات** (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث "كلمة"، ط١، ٢٠١١).

(٥٤) د. سمر حسن الباجوري، **"الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء"**، د. جمال ضلع (محرر)، **التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦) ص٥٦٨.

(٥٥) د. باسم رزق عدلي مرزوق، "التحديات الأمنية في أفريقيا من الأمن الفكري إلى الأمن الإنساني"، د. جمال ضلع (محرر)، **التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦م) ص ١٤٨.

(٥٦) د. باسم رزق عدلي مرزوق، "التحديات الأمنية في أفريقيا من الأمن الفكري إلى الأمن الإنساني"، **مرجع سابق**، ص١٧١.

(٥٧) **المرجع نفسه**.

(٥٨) **المرجع نفسه**.

(٥٩) د. باسم رزق عدلي مرزوق، "التحديات الأمنية في أفريقيا من الأمن الفكري إلى الأمن الإنساني"، **مرجع سابق**، ص١٧٢.

(٦٠)**المرجع نفسه**.

(٦١)**المرجع نفسه**.

(٦٢) د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، **الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية** (بغداد: المركز العراقي–الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٦) ص٩.

(٦٣) لمزيد من التفصيل، أنظر: **القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي**، ٢٠٠١، على الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي:

https://au.int/ar/constitutive-act

(٦٤) د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية، **مرجع سابق**، ص١١.

(٦٥) د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية،**مرجع سابق**، ص١١.

(٦٦) **المرجع السابق**، ص١٢.

(٦٧) **المرجع نفسه**.

(٦٨) د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الأفريقية،**مرجع سابق**، ص١٣.

(٦٩) **المرجع نفسه.**

(٧٠) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص١٠٤.

(٧١) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص١٠٤.

(٧٢) **المرجع نفسه.**

(٧٣) **المرجع نفسه.**

(٧٤) د. محمود زكريا إبراهيم، **مرجع سابق**، ص١٠٥.

(٧٥) **المرجع نفسه.**

(*) "تحديد هذه المثالب، من نتاج رؤية شخصية للباحث، خلال عمله في أحد الأجهزة الأمنية، لقرابة ربع قرن،في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

(**) يسقط الشاويش والدرويش"، شعار جماهيري ذاع صيته، حين ردده المتظاهرون في مسيرات جابت ميدان التحرير في يوم ١٩ من نوفمبر ٢٠١٢؛ لإحياء ذكرى المئات الذين لقوا مصرعهم بهذا الشارع في نفس اليوم من العام ٢٠١١، على أيدي الأجهزة الأمنية المرموز إليها هنا بالشاويش، في توقيت تماهى معه المنتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين "المتشدد"، ومساندوه من بعض فصائل التيار الإسلامي "السلفي" المرموز إليه بالدرويش، مع نظام المجلس العسكري الحاكم آنذاك، مما يشي باعتراض القوى الثورية – آنذاك – على تحالف بين فرقاء الأمس شركاء اليوم، وهما القوتان المتغلبتان على باقي مكونات الشعب المصري، منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحتى اندحار الحليف المتأسلم"، في أعقاب ثورة ٢٠١٣ في مصر، ولحين إشعار آخر، وآفة هذا النوع من المواجهات ماثلة في الحالة الأفريقية، ولاسيما مع ما سبق رصده من قصور في الأمن الفكري لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب لدى جُل دول القارة.

(*) Africa North and South of the sahara.

(٧٦) مقابلة شخصية في العام ٢٠١٤، مع الأستاذ الدكتور. بطرس بطرس غالي – أستاذ العلوم السياسية المتفرغ، وسكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق، حول مفاهيم وتطبيقات الأمن الإنساني، وتحدي الإرهاب المتعولم على ضوء ذلك.

(٧٧) مقابلة شخصية، مع الأستاذ الدكتور. فؤاد عبد المنعم رياض، أستاذ القانون الدولي المتفرغ بجامعة القاهرة والقاضي الدولي المرموق، خلال العام ٢٠١٦، حول مفهوم التدخل في الصراعات الدولية لأغراض إنسانية، وانعكاساته السلبية على الأمن الإنساني وسيادة الدول، وتحدي الإرهاب المتعولم على ضوء ذلك.

(٧٨) مقابلة شخصية في العام ٢٠١٩، مع الأستاذ الدكتور. محمود أبوالعينين– أستاذ العلوم السياسية والعميد الأسبق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، حول مفاهيم وتطبيقات الأمن الإنساني، وتحدي الصراعات والنزاعات الأفريقية، وانعكاساتها على مكافحة الإرهاب المتعولم.

(*) هذا التقسيم هو السائد في الأدبيات والكتابات القليلة نسبيًّا عن الأمن الإنساني ومضامينه، والذي يميل إليه الباحث، ويشمل أيضًا الجوانب العقدية.

(٧٩) يعد الكتاب الأشهر للكاتب الأمريكي ذائع الصيت. صمويل هنتنجتون، في منتصف حقبة تسعينيات القرن المنصرم، والذي يحمل هذا العنوان، وهو أكثرها كشفا لواقع الصراع بين الحضارات، والأكثر تأجيجًا لحُمى الإرهاب والتطرف "المتأسلم" في آن، ولمزيد من التفصيل، انظر صامويل هنتجتون، **صِدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: شركة سطور، ط٢، ١٩٩٩).

(**) رؤية الباحث.